

رَسَائِلُ السَّيُوطِي

٧

نَزَرُ الْأَنْبِيَاءِ عَنْ تَشْفِيهِ الْأَغْبِيَاءِ

تَأَلَّفَ

جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السَّيُوطِي

الْمُتَوَفَّى فِي سَنَةِ ٩١١ هـ

تَحْقِيقُ :

خَالِدُ عَبْدِ الْكَرِيمِ جُمُعَةَ عَبْدِ الْقَادِرِ أَحْمَدَ عَبْدِ الْقَادِرِ

مَرْوَلَةُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

نَزْهُةُ الْأَنْبِيَاءِ
عَنْ تَسْقِيفِ الْأَعْجِيَاءِ

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ٢١٩٨٨

الناشر

مكتبة دار العربية للنشر والتوزيع

المنقرة - شارع النخيل - مجمع طاهر بن عبد / الدور الأول

ص.ب. ٢٦٢٢٣

الرمز البريدي 13123 الصفاة - الكويت

رَسَائِلُ الْإِسْيَوطِيِّ

٧

نَزْهَةُ الْأَنْبِيَاءِ
عَنْ تَسْفِيهِ الْأَغْبِيَاءِ

تَأَلَّفَتْ

جَلَالُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السِّيَوطِيُّ

الْمُتَوَفَّى فِي سَنَةِ ٩١١ هـ

تَحْقِيقُ:

د. خالد عبد الكريم جمعة عبد القادر أحمد عبد القادر

الناشر

مكتبة دار الغروبة للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

هذه هي الرسالة السابعة من سلسلة رسائل الحافظ الجلال السيوطي، وهي بعنوان «تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء». ويوحى عنوانها بمضمونها، فالأنبياء أرفع وأنبل وأعلى مقاماً من ضرب المثل بهم في كل موضع؛ لأن المنزلة التي منحهم الله إياها توجب علينا أن نحترم مقامهم، وأن نُجِلَّ قدرهم وأن نبتعد عن الإساءة إليهم، قولاً وفعلًا، وأن نبتعد عن الاستدلال بهم في حياتنا العامة، أمام الناس؛ لنجد لأنفسنا المسوغات في أعمالنا التي نمارسها.

وجاءت هذه الرسالة إجابة عن سؤال طُرح على المصنف، نتيجة لحادثة جرت في زمانه، حيث تخاصم رجلان، فسبَّ أحدهما الآخر، ونسبه إلى رعي المعزى، فردَّ عليه والده قائلاً: «الأنبياء رَعَوْا المعزى، أو ما من نبيٍّ إلَّا رعى المعزى»، فسئل السيوطي ماذا يلزم الذي ذكر الأنبياء، مستدلاً بهم في هذا المقام؟ فأجاب السؤال، وعندما عرف القائل ومقامه قال: «مثل هذا الرجل يقال عثرته، وتغفر زلته»، فاستنكر رجلٌ إجابة السيوطي، زاعماً أن مثل هذا القول، لا غبارَ عليه، بل من المباح المطلق، فكتب هذه الرسالة موضحاً فيها موقفه، معتمداً على الأدلة والبراهين، ورأي الإسلام في ذلك.

نسبتها :

نسبها المصنف لنفسه، في كتابه: «حسن المحاضرة»: ٣٤٢/١،

ونسبها إليه «حاجي خليفة»، في: «كشف الظنون»: ٤٩٤، والبغدادي
في: «هدية العارفين»: ٥٣٧/١.

نسخها :

توجد من الرسالة نسخة خطية في مكتبة حسن حسني عبد الوهاب
بتونس، رقم ١٨٢٥٠، وفي برلين نسختان خطيتان تحت الرقمين ٢٥٣٢،
٧/٢٤٥، وفي مكتبة الأوقاف الشرقية بحلب نسخة ضمن مجموع يحمل
الرقم ١/١٦٩٢، كما توجد ضمن: «رسائل الحاوي للفتاوي»،
للسيوطي.

النسخ المعتمدة في التحقيق :

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ :

- ١ - نسخة دار الأوقاف الشرقية بحلب.
- ٢ - مخطوطة الحاوي للفتاوي نسخة الظاهرية، بدمشق.
- ٣ - الحاوي للفتاوي المطبوع.

وصف النسخ :

أ - نسخة دار الأوقاف الشرقية بحلب :

والرسالة فيها ضمن مجموع يحمل الرقم ١٦٩٢، وقد حصلنا على
صورة منها، قام بتصويرها مشكوراً الأستاذ أحمد عصام الكاتب، وقد
صوّر من هذا المجموع رسالتين هما :

- ١ - تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء.
- ٢ - جزء في صلاة الضحى. وقد قمنا بتحقيقه ونشره ضمن سلسلة

«رسائل السيوطي»، الرسالة السادسة.

وتقع رسالتنا هذه في الورقة ٢ وتنتهي في الورقة ١٠ وهي الرسالة الأولى من رسائل المجموع، الذي كتب بخط نسخ عادي جميل مقروء، ورؤوس الموضوعات كتبت بالمداد الأحمر.

وفي الصفحة ٢١ سطرًا، وفي كل سطر من ٩ - ١٣ كلمة. ورمزنا لهذه النسخة بالنسخة الحلبية.

ب - مخطوطة الحاوي للفتاوي، نسخة الظاهرية، دمشق :

قمنا بوصف هذه النسخة في رسالتنا الأولى «دفع التشيع في مسألة التسميع» من سلسلة رسائل السيوطي.

وتبدأ رسالتنا في هذا المجموع من الورقة ١٧٠، وتنتهي في الورقة ١٨٠.

عملنا :

نسخنا الرسالة، معتمدين على نسخة الحاوي للفتاوي المخطوطة، نسخة الظاهرية بدمشق، ثم قارناها بالنسخة الحلبية، وأثبتنا الفروق بينهما في الحواشي، ثم عرضناها على نسخة الحاوي للفتاوي المطبوع، وأثبتنا الفروق أيضاً في الحواشي، ثم ضبطنا النصّ ضبطاً كاملاً، وبخاصة الآيات والأحاديث، وخرّجنا الآيات، فنسبنا كل آية إلى سورتها ووضحنا رقمها، وخرّجنا الأحاديث والآثار والأقوال من الكتب التي ذكر المؤلف أنّها مروية فيها، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، أما الكتب التي لم نتمكن من الحصول عليها، فقد خرّجنا الأحاديث من كتب الحديث التي روتها.

ثم قمنا بعمل الفهارس الفنية، فهرس للآيات، وفهرس للأحاديث والآثار والأقوال، وفهرس للكتب الواردة في النص، وفهرس للأشعار، وفهرس للأعلام.

ونأمل في أن يكون عملنا هذا مما يتقرب به إلى الله، هو مولانا، وحسبنا به وكيلاً ومعيناً.

المحققان

ترجم الشريفة

١/١٦٩٢

٢

عدد
١

ترجمه الانبياء عن تبيينه الاعين
تأليف الشيخ الامام العالم العلامة الحبر
البحر الفهمه جلال الدين ابوا
المفضل عبد الرحمن السيوطي
المشتا فني
المسلمين من ركانه
وبركات علومه
في الدنيا والاخره
بإسعاد العالمين
امين

صورة عنوان مخطوطة دار الأوقاف الشرقية بحلب.

عدد ١ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** وصلي الله على سيدنا محمد وآله
 أما بعد حمد الله غافر الذلات ومقبل العثرات والصلوة
 والسلام على سيدنا محمد الذي أنزل عليه في كتابه العزيز
 المن زين له سوء عمله فرأاه حسنا فإن الله يضل من يشاء
 ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات **أ**
 وعلى الله وصحبة النجوم الثواب فحسبوا أجرهم من الله
 تنزيهه لا ينبتا عن تسفيهه إلا عتيا والسبب في تأليفه
 اسمه أن رجلا خاصتم رجلا فوقع بينهما شرب كثير
 فغذفت أحدهما عرض الآخر فتسفيهه الآخر إلى رعي
 المعزى فقال له ذلك تنسبني إلى رعي المعزى فقال
 له والدة الغافل لا ينبتا رعو المعزى أو ما من بني الأري
 المعزى وذلك بسوق الجامع العزلة بجوار الجامع الطولوني
 بمصر جمع كثير من الغوام فتراثوا إلى الحكم قبله الخبر
 قاضي القضاة المائلي فقال لورفع إلى صيربته بالسبب ط
 فسئل **ب** ماذا يلزم الذي ذكره لا ينبتا مستد لا يصبر
 في هذا المقام فاجبت **ب** أن هذا المستد لا يعزله
 التعزير البليغ لأن مقام الأنبياء أجل من أن يضرب مثلاً
 لأحد الناس ولم أكن عرفت من هو الغافل ذلك فبلغني
 بعد ذلك أنه الشيخ شمس الدين ابن الجصاصي إمام الجامع
 الطولوني وشيخ الفراء وهو رجل صالح في اعتقادي فقلت
 مثله هذا الرجل نال عثرته وتغفر له ولا يعزله فوفى

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة دار الأوقاف الشرقية بحلب.

ومما يدخل في هذا الباب ما أخرجه ابن أبي الدنيا
 في كتاب الصمت عن مطرف قال ليعظم جلال
 الله في صدوركم فلا تتكبروه عند مثل هذا قول
 أحدكم للكلب اللهم اخرزه وللمجمر وللمشاه
 فصل رعي المعزى لم يكن صفة تفصيل في الزمن الاول لكن حدث العرب
 بخلافه ولا يستذكر ذلك قرب حرقه في بعض في زمان دون زمان وفي بلد
 دون بلد وليس هذا كلام الفقهاء في الكراه في المكاح وفي المروء في
 النساء ذوات والمسئلة مستطوع في المباح ثم ان الحنفية لم تخرج هذا التكملة
 الا مخرج الشتم والتمنيص حيث قال وانت يا راعي المعزى صار لك كلام
 ومثل هذا الموطن لا يخرج باحوال الانبياء اخصا بيا بين العوام هذا
 لا يؤيد من يعلم ان الله تعالى في ذلك ما يشاء من حيث يشاء قال الشيخ
 باج الدين بن السني في الرشيخ كنت يومئذ في رهلب داراني جماعة من
 بناكلت نطرمنا يكا دمس نيا بنا فمهرته وقلت يا كلب يا كلب واذا الشيخ
 الامام يعني والده الشيخ تقي الدين السبكي فيردنا من داخل فلما خرج قال
 لم تسمه فقلت ما قلت الا حقا ليس هو كلب ان قلب فقال هو كذلك الا انه اخبرني
 الكلام في مخرج الشتم والاهانة ولا ينبغي ذلك فقلت هذه فائدة لا ينادي
 مخلوق بصوته الا اذا لم يخرج الا فائدة هذا العظم في الرشيخ فصل المارة
 في مثل هذا الموضع والند ليس وقصد لا انتقام الباطل لا انصر لا
 فاعاله ولا يصيب المشع عليه من ضرر نبي واخى لا ابتداء وقد ذكر السبكي ان
 تبارك الصلاة خاصة كل صاحب لان كل صاحب في الصلاة خطا حيث ترك السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين وكذلك الدرس في هذه المسئلة خاصة كل لا ابتداء ثم

لا ينادي ولا يصيب المشع عليه من ضرر نبي واخى لا ابتداء وقد ذكر السبكي ان
 تبارك الصلاة خاصة كل صاحب لان كل صاحب في الصلاة خطا حيث ترك السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين وكذلك الدرس في هذه المسئلة خاصة كل لا ابتداء ثم

تنزيه الانبيا عن تسفيه الاغبياء

بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد حمد الله غافر الذلات ومقبل العثرات
والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي اترل عليه في كتابه العزيز
اثن زين له سوره فراه حسنا فان الله يفضل من يشاء ويهدي من
يشاء فلا تندهب نفسك عليهم حسرات وعلى الله وصحبه النجور
التغيرات فهذه اجراء سميت تنزيه الانبيا عن تسفيه الاغبياء
والسبب في تاليفه انه وقع ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب
كبير فحدث احدهما عرض الاخر فتسبه الاخر الى رعي المعزى فقال
له ذلك تنسبني الى رعي المعزى فقال له والد القابل الانبياء زعموا
المعزى او ما من نبى الا رعى المعزى وذلك بسوق القول بجوار الجامع
الطويلون بحضرة جمع كبير من العوام فتدافعوا الى الحكام فبلغ الخبر
فماضى الفقهاء الماتى فقال لورفع الى منبرته بالحياط فسيئت
ما ذا اريد من الذى ذكرته بيا سنه لا بهم في هذه المقام فاجبت
بان هذه المستند يعزى التعزير البليغ لان مقام الانبياء اجل من ان
يضرب مثلا لاهاد الناس ولما كن عرفت من هو القابل ذلك فبلغنى
بعد ذلك انه الشيخ شمس الدين الحصاني امام الجامع الطويلون وشيخ
القرا و مورجل صالح في اعتقادي فقلت مثل هذا الرجل يقال عثرته
وتعزرت له ولا يعزى له قوة صندرت منه وكثبت ثانيا بعد ذلك
فبلغنى ان رجلا استنكر منى هذا الكلام وقال ان هذا القابل لا ينسب
اليه في ذلك عثر ولا ملام وان ذلك من المباح المطلق لا ذنب فيه
ولا اثم واستفتى على ذلك من لم يبلغه واقعة الحال فخرجوه على ما ذكر

صورة الصفحة الأولى من الرسالة في مخطوطة الحاوي للفتاوي - نسخة الظاهرية،
بدمشق .

في جماعة فربما كلب ينظر ما يكاد بمس ثيابنا فنهزته وقلت يا كلب
 يا ابن الكلب واذا بالشيخ الامام يعني الشيخ تقي الدين السبكي يسمعنا
 من هذا اخل فلما خرج قال لم يستمته فقلت ما قلت الا هذا اليس هو كلب
 ابن كلب فقال لم يكن لك الا انك اخرجت الكلام في مخرج الشتم والامانة
 ولا ينبغي ذلك فقلت هذه فائدة لا بد من مخلوق يحجثته الا اذا
 لم يخرج مخرج الامانة هذه النقطه في الترشيع **فصل**
 في الماراة في شبل هذه الموضع والتدليس وقصد الانتقام بالضعفين
 الباطنه لا يضر الا فاعله ولا يعيب المسمع عليه من ضرره شي وان حق
 للانبياء وقد ذكر السبكي ان تبارك الصلاة يخاصمه كل صالح لان لكل
 صالح في الصلاة حقا حيث فيها السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 وتذلل له الملائكة في هذه المسئلة يخاصمه كل انبياء يوم القيمة وعدتهم
 مائة الف واربعة وعشرون الفا وقد قيل ليحيى بن عيسى ما
 شئ ان يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصما لك عنده الله تعالى
 فقال لان يكونوا خصما لي احب الي من ان يكون النبي صلى الله عليه
 وسلم خصمي يقول لي لم تنب بأكذب عن حديثي وكنت لما تولد
 لان يكون كل اهل العصر في هذه المسئلة خصما لي احب الي من ان
 يخاصمني بنى واحد فصلا من جميع الانبياء واهم قللي اهل مسئلة
 رجل حكم بحكام فانكروا عليه قيعناة بلكه فقال له سلطان البلد ارجع
 عن هذا الحكم فانه لم يوافقك عليها احد فاني وحلف انه لا يسمع
 لقول احد ولو قام الجناب العالي عليه الصلاة والسلام من قبره
 ما سمعت له حتى يرضى النصف فعمل بغير هذا اشر قال بعد مدة

صورة الصفحة الأخيرة من الرسالة في مخطوطة الحاوي للفتاوي - نسخة الظاهرية ،
 بدمشق .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله^(١)، أمّا بعد حمد الله غافر الزلاّت، ومُقل العثرات، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد الذي أنزل عليه في كتابه العزيز: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنْ لَمْ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾^(٢) وعلى آله وصحبه النجوم النيرات، فهذا جزءٌ سمّيته: «تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء». والسبب في تأليفه: أنّه وقع^(٣) أنّ رجلاً خاصم رجلاً، فوقع بينهما سبٌّ كثير^(٤)، فقفّز أحدهما عرض الآخر، فنسبه الآخر إلى رعي المعزى، فقال له ذلك: «تنسبني إلى رعي المعزى؟ فقال له والد القائل: «الأنبياء رعو المعزى» أو «ما من نبيٍّ إلّا رعى المعزى». وذلك بسوق الغزل بجوار الجامع الطولوني، بحضرة جمع كبير^(٥) من العوام، فترافعوا إلى الحكام، فبلغ الخبر قاضي القضاة المالكي، فقال: «لورفع إليّ ضربته بالسيّاط».

فَسُئِلْتُ: ماذا يلزم الذي ذكر الأنبياء مستدلاً بهم في هذا المقام؟ فأجبت: بأنّ هذا المُستدلُّ يُعزّر التعزير البليغ؛ لأنّ مقام الأنبياء أجلُّ من

(١) قوله: «وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله» ساقط من النسخة الأصل ومن المطوع، والريادة من النسخة الحلية

(٢) سورة فاطر من الآية ٨ وتتمتها «إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ»

(٣) وأنه وقع ساقط من النسخة الحلية

(٤) في النسخة الأصل كبير، والمشت من النسخة الحلية، ومن الحاوي المطوع

(٥) في النسخة الحلية، والحاوي المطوع وكثير

أَنْ يُضْرَبَ مثلاً لِأَحَادِ النَّاسِ ، وَلَمْ أَكُنْ عَرَفْتُ مَنْ هُوَ الْقَائِلُ ذَلِكَ ، فَبَلَغَنِي بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ (٦) الْحَمَّصَانِي ، إِمَامُ الْجَامِعِ الطُّولُونِيِّ ، وَشَيْخُ الْقُرَّاءِ ، وَهُوَ رَجُلٌ صَالِحٌ فِي اعْتِقَادِي (٧) ، فَقُلْتُ : مِثْلُ هَذَا الرَّجُلِ تُقَالُ عَثْرَتُهُ ، وَتُغْفَرُ زَلَّتُهُ ، وَلَا يَعْزُرُ لَهْفُوهُ ، صَدَرَتْ مِنْهُ ، وَكُتِبَتْ ثَانِيًا بِذَلِكَ ، فَبَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا اسْتَنكَرَ مِنِّي هَذَا الْكَلَامَ ، وَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْقَائِلَ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ عَثْرَةٌ وَلَا مَلَامٌ ، وَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمُبَاحِ الْمُطْلَقِ (٨) ، لَا ذَنْبَ فِيهِ وَلَا آثَامَ ، وَاسْتَفْتَيْ عَلَى ذَلِكَ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ (٩) وَاقِعَةُ الْحَالِ فَخَرَّجُوهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «مَذَاكِرِ الْعِلْمِ» ؛ لِأَجْلِ ذِكْرِ لَفْظِ الاسْتِدْلَالِ فِي الْجَوَابِ وَالسُّؤَالِ ، فَخَشِيتُ أَنْ تَشْرَبَ قُلُوبُ الْعَوَامِّ هَذَا الْكَلَامَ ، فَيُكْثَرُوا مِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْمَجَادَلَاتِ وَالْخِصَامِ ، وَيَتَصَرَّفُوا فِيهِ بِأَنْوَاعٍ مِنْ عِبَارَاتِهِمُ الْفَاسِدَةِ ؛ فَيُؤَدِّبُهُمْ إِلَى أَنْ يَمْرُقُوا مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، فَوَضَعْتُ هَذِهِ الْكَرَّاسَةَ نَصْحًا لِلدِّينِ وَإِرْشَادًا لِلْمُسْلِمِينَ ، وَالسَّلَامَ .

وَلِنَبْدَأُ (١٠) بِالْفَصْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «الشِّفَاءِ» فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ . فَإِنَّهُ جَمَعَ فِيهِ فَأَوْعَى ، وَحَرَّرَ فَاسْتَوْفَى .

قال : فصل :

الوجه الخامس : (١١) أَنْ لَا يَقْصِدَ نَقْصًا ، وَلَا يَذْكُرَ عِيًّا وَلَا سَبًّا ، وَلَكِنَّهُ يَنْزِعُ بِذِكْرِ بَعْضٍ أَوْصَافِهِ ، أَوْ يَسْتَشْهَدُ بِبَعْضِ أَحْوَالِهِ ﷺ الْجَائِزَةَ

(٦) فِي الْحَاوِي الْمَطْبُوعِ «شَمْسُ الدِّينِ الْحَمَّصَانِي» .

(٧) فِي الْحَاوِي الْمَطْبُوعِ «اعْتِقَادُهُ» .

(٨) فِي النِّسْخَةِ الْحَلِيَّةِ «الْمُطْلَقُ» وَهُوَ تَحْرِيمٌ

(٩) فِي النِّسْخَةِ الْحَلِيَّةِ «يَبْلُغُهُ» .

(١٠) فِي النِّسْخَةِ الْحَلِيَّةِ «وَوُجِدَ»

(١١) كِتَابُ الشِّفَاءِ تَعْرِيفُ حَقْرِيقِ الْمَصْطَفَى : ٢ / ٢٣٨ .

عليه في الدنيا^(١٢)، على طريق ضرب المثل، والحجة لنفسه أو لغيره، أو على التشبيه به^(١٣)، أو عند هزيمة نالته، أو غضاظة لحقته، ليس على طريق التأسّي وطريق التحقيق^(١٤)، بل على مقصد^(١٥) الترفيع لنفسه أو لغيره، أو على سبيل^(١٦) التمثيل وعدم التوقير لنبئه ﷺ، أو قصد الهزل والتندير^(١٧) بقوله، كقول القائل: «إِنْ قِيلَ فِي السُّوءِ فَقَدْ قِيلَ فِي النَّبِيِّ» أو «إِنْ كُذِّبْتُ، فَقَدْ كُذِّبَ الْأَنْبِيَاءُ»، أو «إِنْ أَذْنِبْتُ فَقَدْ أَذْنَبُوا»، أو «أَنَا أَسْلَمُ مِنَ أَلْسِنَةِ النَّاسِ وَلَمْ يَسْلَمْ مِنْهُمْ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ وَرُسُلُهُ»، أو «قَدْ صَبَرْتُ كَمَا صَبَرَ أَوْلُو الْعَزْمِ، أَوْ كَصَبَرَ أَيُّوبَ، أَوْ قَدْ صَبَرَ نَبِيُّ^(١٨) اللَّهِ عَلَى^(١٩) عَدَاهُ وَحَلَمَ^(٢٠) عَلَيَّ أَكْثَرَ مِمَّا صَبَرْتُ»، وكقول المتنبي:

أَنَا فِي أُمَّةٍ تَدَارَكَهَا الدَّهْرُ غَرِيبٌ كَصَالِحٍ فِي ثَمُودٍ^(٢١)
ونحوه من أشعار المتعجرفين في القول، المتساهلين في الكلام، كقول المعري:

كُنْتُ مُوسَى وَافْتَهُ بِنْتُ شُعَيْبٍ غَيْرَ أَنْ لَيْسَ فَيْكَمَا مِنْ فَقِيرٍ^(٢٢)

(١٢) في السّعة الأصل، وفي الحواشي المطبوع «الدين» والمثبت من الشفاء ٢ / ٢٣٨، ومن السّعة الحلبية

(١٣) في السّعة الأصل «التشبيه»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٣٨، ومن السّعة الحلبية، ومن الحواشي المطبوع

(١٤) كذا في النسخ جميعها، وفي الشفاء أيضاً

(١٥) في السّعة الأصل، وفي الحواشي المطبوع «قصد»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٣٨، ومن السّعة الحلبية

(١٦) في السّعة الأصل، وفي الحلبية «أو سبيل»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٣٨، ومن الحواشي المطبوع

(١٧) في السّعة الأصل «التندير»، وفي السّعة الحلبية «التندير»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٣٨، ومن الحواشي المطبوع

(١٨) في النسخة الأصل، وفي السّعة الحلبية، وفي الحواشي المطبوع «أو صرّبي الله»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٣٨.

(١٩) في السّعة الأصل، وفي الحلبية «من» وفي الشفاء: ٢ / ٢٣٨ «عن»، والمثبت من الحواشي المطبوع.

(٢٠) في السّعة الأصل «وحكم»، وهو تحريف من الساسخ، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٣٨، ومن السّعة الحلبية، ومن

الحواشي المطبوع

(٢١) هذا البيت هو الأخير من قصيدة قالها في صباه، وتبلغ ٣٦ بيتاً ديوانه العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب

١٨ / ١

(٢٢) البيت في ديوانه شرح سقط الربد، ٧١ طبعة بيروت، دار بيروت، دار صادر.

روايته في السّعة الأصل «فقير» مكان «من فقير»، والمثبت من ديوانه سقط الربد: ٧١

على أن آخر البيت شديد، وداخل في باب الإزراء والتحقيق بالنبي ﷺ
وتفضيل حال غيره عليه.

وكذلك قوله: (٢٣)

لولا انقطاع الوحي بعد محمد
هو مثله في الفضل إلا أنه
قلنا محمد من (٢٤) أبيه نديل
لم يأت به برسالة جبريل (٢٥)

فصدر البيت (٢٦) الثاني من هذا الفصل شديد (٢٧) لتشبيهه غير النبي ﷺ
في (٢٨) فضله بالنبي ﷺ. والعجز محتمل لوجهين: أحدهما: أن هذه
الفضيلة نقصت الممدوح، والآخر استغناؤه عنها، وهذه أشد.

ونحو منه قول الآخر: (٢٩)

وإذا ما رُفِعَتْ رايته (٣٠)
وصفقت بين جناحي جبريل (٣١)
وقول الآخر من أهل العصر:

فر من الخلد واستجار بنا
فصبر الله قلب رضوان (٣٢)

(٢٣) أبو العلاء المعري.

(٢٤) في النسخة الأصل، وفي النسخة الحلية، وفي الحاوي المطبوع والديوان «من» وفي الشفاء: ٢ / ٢٣٩ «من»
(٢٥) ديوانه - شروح سقط الزند ١٤٢، طبعة بيروت - دار صادر دار بيروت، طبعة مصر السفر الثاني القسم الثاني / ٨٧٣ طبعة
ورارة المعارف ١٩٤٦.

(٢٦) في النسخة الحلية «فصدر الكلام البيت الثاني».

وماقي النسخ والشفاء: ٢ / ٢٣٩ فصدر البيت الثاني

(٢٧) كلمة «شديد» ساقطة من النسخة الحلية.

(٢٨) في النسخة الحلية «من» وماقي النسخ والشفاء: ٢ / ٢٣٩ «في».

(٢٩) هو أبو زيد بن عبد الرحمن بن مولود، من أعيان مَذْلِينَ علا إلى درجات الوزراء والكتّاب عند المتوكل بن الأملس ترجم له
في المعرب. ١ / ٣٧٢، وفتح الطيب: ٢ / ٣٠٧.

(٣٠) في النسخة الأصل وآياته وفي بقية النسخ، وفي الشفاء: ٢ / ٢٣٩ «آياته».

(٣١) في النسخة الأصل، وفي الحاوي المطبوع «جبريل» وفي النسخة الحلية «جبريل»، وفي الشفاء: ٢ / ٢٣٩ «جبريل»

(٣٢) البيت نقله المصنف من الشفاء: ٢ / ٢٣٩، وهو غير منسوب فيه

وكَقُولِ حَسَّانِ بْنِ الْمَصِيصِيِّ (٣٣) مِنْ شُعْرَاءِ الْأَنْدَلُسِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ
عَبَّادٍ الْمَعْرُوفِ بِالْمَعْتَمِدِ وَوَزِيرِهِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ زَيْدُونَ:
كَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَبُو بَكْرِ الرُّضَا وَحَسَّانُ حَسَّانُ وَأَنْتَ مُحَمَّدُ (٣٤)
إِلَى أَمْثَالِ هَذَا.

وإنَّما أَكْثَرْنَا (٣٥) بِشَاهِدِهَا (٣٦) مَعَ اسْتِقَالِنَا حِكَايَتَهَا؛ لِتَعْرِيفِ أَمْثَلِهَا
وَلِتَسَاهُلِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي وُلُوجِ هَذَا الْبَابِ الضَّنْكِ، وَاسْتِخْفَافِهِمْ فَادِحَ
هَذَا الْعَبَاءِ وَقَلَّةِ عِلْمِهِمْ بِعَظِيمِ مَا فِيهِ مِنَ الْوِزْرِ، وَكَلَامِهِمْ مِنْهُ (٣٧) بِمَا
لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ، ﴿وَيَحْسَبُونَهُ (٣٨) هَيِّنًا، وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ (٣٩) لَا سِيَّما
الشُّعْرَاءُ. (٤٠) وَأَشَدُّهُمْ فِيهِ (٤١) تَصْرِيحًا وَلِلْسَانِهِ تَسْرِيحًا ابْنُ هَانِيءٍ الْأَنْدَلُسِيُّ،
وَابْنُ سُلَيْمَانَ الْمَعْرِيُّ، بَلْ قَدْ خَرَجَ كَثِيرٌ مِنْ كَلَامِهِمَا عَنْ هَذَا (٤٢) إِلَى حَدِّ
الِاسْتِخْفَافِ وَالنَّقْصِ وَصَرِيحِ الْكُفْرِ، وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْهُ، وَغَرَضُنَا الْآنَ
الْكَلَامُ فِي هَذَا الْفَصْلِ الَّذِي سَقْنَا أَمْثَلَتَهُ (٤٣). فَإِنَّ هَذِهِ كُلُّهَا وَإِنْ لَمْ
تَتَضَمَّنْ سَبًّا، وَلَا أَضَافَتْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ نَقْصًا؛ وَلَسْتُ أَعْنِي عَجْزَ
بَيْتِي الْمَعْرِيِّ، وَلَا قَصْدَ قَائِلِهَا إِزْرَاءَ وَغَضًّا، فَمَا وَقَرَّ النُّبُوَّةُ (٤٤) وَلَا عَظَمَ

(٣٣) حسان بن المصيصي كان هو واس عمار وابن الملح في «تلب» أتراباً متمارحين، فلما سمع الحمال يابن عمار أبت ابن
الملح من خدمته، ورضيها ابن المصيصي، فغربه من المعتمد بن عباد، واستكتبه المأمون بن المعتمد لما ولاه أبوه مملكة
قرطبة، وله قصائد يمدح فيها المعتمد المغرب: ١ / ٣٨٥، وانظر الدخيرة ١ / ٢ / ٤٤١.

(٣٤) البيت في الدخيرة. ١ / ٢ / ٤٤١

(٣٥) في السجح الثلاثة «كثراء»، والمثث من الشفاء: ٢ / ٢٤٠.

(٣٦) في السجحة الأصل «بشاهده»، وهو تحريف، والمثث من الشفاء: ٢ / ٢٤٠، ومن السجح الأخرى.

(٣٧) في السجحة الأصل، وفي الحاوي المطبوع «فيه»، والمثث من الشفاء: ٢ / ٢٤٠، ومن السجحة الحلية.

(٣٨) في الشفاء: ٢ / ٢٤٠ «وتحسونه»، وفي السجح الأخرى «يحسونه»

(٣٩) آية قرآنية هي الآية ١٥ من سورة النور

(٤٠) من هنا يبدأ النقص في النسخة الحلية.

(٤١) في النسخة الأصل «مهم»، والمثث من الشفاء: ٢ / ٢٤٠، ومن نسخة الحاوي المطبوع

(٤٢) «عن هذا» غير مذكور في الشفاء: ٢ / ٢٤٠

(٤٣) إلى هنا ينتهي النقص في النسخة الحلية.

(٤٤) في السجحة الأصل «النبي»، والمثث من الشفاء: ٢ / ٢٤٠، ومن النسخ الأخرى.

الرسالة، ولا عَزَز حُرْمَةَ الاصطِفَاءِ، ولا عَزَزَ حُظْرَةَ الْكَرَامَةِ حَتَّى شَبَّهَ مَنْ شَبَّهَ، فِي كَرَامَةِ نَالَهَا، أَوْ مَعَرَّةٍ قَصَدَ الْإِنْفَاءَ^(٤٧) مِنْهَا، أَوْ ضَرْبٍ مِثْلٍ لِتَطْيِيبِ^(٤٨) مَجْلِسِهِ أَوْ إِغْلَاءٍ فِي وَصْفٍ لِتَحْسِينِ كَلَامِهِ، بِمَنْ^(٤٩) عَظَّمَ اللَّهُ خَطَرَهُ، وَشَرَّفَ قَدْرَهُ، وَالزَّمَ تَوْقِيرَهُ وَبَرَّهُ، وَنَهَى عَنْ جَهْرِ الْقَوْلِ لَهُ، وَرَفَعَ الصَّوْتِ عِنْدَهُ^(٥٠) فَحَقُّ هَذَا إِنْ دُرِيَ عَنْهُ الْقَتْلُ، الْأَدَبُ وَالسَّجُنُ وَقُوَّةُ تَعْزِيرِهِ بِحَسَبِ شُنْعَةِ مَقَالِهِ، وَمَقْتَضَى قَبْحِ مَا نَطَقَ بِهِ،^(٥١) وَمَأْلُوفٍ عَادِيَتِهِ لِمِثْلِهِ، أَوْ نُدُورِهِ، أَوْ قَرِينَةِ كَلَامِهِ^(٥٢)، أَوْ نَدِيمِهِ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْهُ. وَلَمْ يَزَلِ الْمُتَقَدِّمُونَ يُنْكِرُونَ^(٥٣) مِثْلَ هَذَا مِمَّنْ جَاءَ بِهِ.

وقد أنكر الرشيد على أبي نواس قوله:
فإن يك باقي سحر فرعون فيكم فإن عصا موسى بكف خصيب^(٥٤)
وقال له: يابن اللخناء^(٥٥) أنت المستهزئ بعصا موسى، وأمر بإخراجه عن عسكريه من ليلته^(٥٦). إلى أن قال: «فالحكم في أمثال هذا ما بسطناه

(٤٥) في السحرة الأصل «عرره»، وفي السحرة الحلية عرر، وفي الحاوي المطروح «عرره»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٤٠.

(٤٦) في السحرة الحلية «عرره».

(٤٧) في النسخة الأصل «الانتهاء»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٤٠ ومن النسخ الأخرى

(٤٨) في الشفاء: ٢ / ٢٤٠ ولطبيب.

(٤٩) في السحرة الحلية «لمن»

(٥٠) في السحرة الحلية «عنه».

(٥١) في السحرة الحلية «طن»

(٥٢) في النسخة الأصل «أو قرينة كلامية»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٤١. ومن باقي السح

(٥٣) في السحرة الحلية «مكرو»

(٥٤) في النسخة الأصل «عصيب» وهو تحريف، والمثبت من الشفاء والسح الأخرى، ومن الديوان

والبيت في ديوانه: ١ / ١٤٥، وجاء فيه برواية: فإن يك فيكم إلك فرعون ماقاً فإن

(٥٥) اللخناء: من لجن الشفاء إذا أثنى، وأما لحناء لم تحتن، واللحن قح ريح الفرح والأرداغ، وقح الكلام. القاموس (مادة لحن).

(٥٦) هنا قطع المصنف نقله عن كتاب «الشفاء»: ٢ / ٢٤١، وقد جاء في الشفاء أبيات أخرى أخذت على أبي نواس. فقد قال

فيه: «وذكر بقيتي أن مما أخذ عليه أيضاً وكفر فيه أو قازت قوله في محمد الأمين وتشبيهه إياه بالنبي ﷺ حيث قال:

تنارح الأحمدان الشنة فاشتبهها خلقاً وخلقاء كما قد الشراكان =

في^(٥٧) طريقِ الفُتْيَا. على هذا المنهجِ جاءتْ فُتْيَا إمامِ مَذْهَبِنَا مالِكِ بنِ أنسٍ، رحمه الله وأصحابه.

ففي «النوادر» من رواية ابن أبي مريم عنه^(٥٨) في رجلٍ عَيَّرَ رجلاً بالفقرِ فقال: «تعيّرني بالفقر، وقد رعى النبي ﷺ الغنم؟»^(٥٩) فقال مالك: «قد عرّضَ بذكرِ النبي ﷺ في غيرِ موضعيه، أرى أن يؤدّب». قال: «ولا ينبغي لأهلِ الذنوبِ إذا عوتبوا أن يقولوا: «قد أخطأتِ الأنبياء قبلنا».

وقال عمرُ بنُ عبد العزيزٍ لرجلٍ: «انظر لَنَا كَاتِباً يَكُونُ أبوه عَرَبِيّاً فقال كاتبٌ له: «قد كَانَ أبو النبي كافرًا». فقال: «جعلتُ هذا مثلاً» فعزّله وقال: «لا تكتب لي أبداً».

وقد كرهَ سُخْنُونُ أن يُصَلِّيَ على النبي ﷺ عندَ التَّعَجُّبِ، إلّا على طريقِ الثَّوَابِ والاحتسابِ توقيراً له، وتعظيماً كما أمرنا الله تعالى.

وسُئِلَ القَاسِي عن^(٦١) رجلٍ قال لرجلٍ قبيح: «كَأَنَّهُ وَجْهٌ نَكِيرٌ، ولرجلٍ عبوسٍ: كَأَنَّهُ وَجْهٌ مَالِكِ الغَضْبَانِ»^(٦٢).

= وقد أنكروا عليه أيضاً قوله: «في الديوان ١ / ٤٩٨»

كَيْفَ لَا يُدْنِيكَ مِنْ أَمَلٍ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ نَفْسِهِ
لأنَّ حقَّ الرسولِ وموجِبَ تعظيمه وإِنَامَةَ مِرْاثِهِ أَنْ يُصَافَ إِلَيْهِ وَلَا يُصَاف. بعدُ هَذَا يَنْصَلُّ الْكَلَامُ الْمَنْقُولُ مِنَ الشَّعَاءِ:
٢ / ٢٤٢.

(٥٧) في الحاوي المطبوع «م»

(٥٨) كلمة «عه» غيرُ مذكورة في الشعاء. ٢ / ٢٤٢

(٥٩) في السَّهْة الأصلُ بي الله، والمثلث من الشعاء: ٢ / ٢٤٣. ومن السَّخِ الأخرى.

(٦٠) كلمة «العم» ساقة من السَّخَة الأصل، ومن السَّخَة الحليّة، والريادة من الشعاء: ٢ / ٢٤٢، ومن الحاوي المطبوع

(٦١) في السَّخَة الأصل، وفي النسخة الحليّة «وقال القاسي في رحله» والمثلث من الشعاء: ٢ / ٢٤٢، ومن الحاروي المطبوع

(٦٢) هَا قَطَعَ الْمَصْفُ كَلَامَ الشَّعَاءِ، رَعِمَ أَهْمِيَّتُهُ وَاتِّصَالُهُ بِمَا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وَالْمَقْطَعُ يَخْلُ الْمَعْنَى، وَهَذَا أَيْضاً أَكْثَرُ مِنْ قَطْعِ، وَقَدْ أَتَرْنَا أَنْ مَقْلَهُ نَكَامِلُهُ حَتَّى يَتَقَيَّ الْمَعْنَى وَيَتَمَّ الْعَائِلَةُ وَيَتَضَحَّ الْمُرَادُ، فَقَدْ حَاءَ فِي الشَّعَاءِ. ٢ / ٢٤٣. «وقال أي شيء»
أراد بهداً، ويكثرُ أحدُ فُتَيَا القِرِّ، وهما ملكان. فما الذي أودَّ؟ أَرُوْغٌ دَخَلَ عَلَيْهِ حِينَ رَأَاهُ مِنْ وَجْهِهِ؟ أَمْ عَافَ الطَّرِيقَ إِلَيْهِ =

وفي الأدب بالسُّوط والسجن نكأ للسُّفهاء. وإن قصد ذمَّ الملك قُتِلَ.

وقال أبو الحسن^(٦٣) أيضاً في شابٍّ معروفٍ بالخير قال لرجلٍ شيئاً، فقال له الرجل: «اسكُتْ فَإِنَّكَ أُمِّيٌّ». فقال الشابُّ: «أليسَ كانَ النبيُّ ﷺ أُمِّيًّا». فَسُتِعَ عليه مقالُهُ، وكَفَرَهُ النَّاسُ، وأَشْفَقَ الشَّابُّ ممَّا قالَ، وأَظْهَرَ النَّدَمَ عليه، فقال أبو الحسن: «أَمَّا إِطْلَاقُ الكُفْرِ عليه فَخَطَأٌ، لكنَّهُ مَخْطِئٌ في استشهاده بصفةِ النبيِّ ﷺ. وَكُونُ النبيِّ أُمِّيًّا آيَةٌ لَهُ، وَكُونُ هَذَا أُمِّيًّا نَقِصَةً فِيهِ^(٦٤) وَجَهَالَةً، وَمِنْ جَهَالَتِهِ، احتجَّاجُهُ بصفةِ النبيِّ ﷺ، لكنَّهُ إِذَا استَغْفَرَ وتَابَ واعترفَ ولجأ إلى اللهِ فَيُتْرَكُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لا يَنْتَهِي إلى حَدِّ القَتْلِ. وما طريقة الأدب، فَطَوُّعُ فاعِلِهِ بالنَّدَمِ^(٦٥) عليه يُوجِبُ الكَفَّ عَنْهُ».

ونزلت أيضاً مسألة استفتى فيها بعض قضاة الأندلس شيخنا القاضي أبا محمد بن منصور، رحمه الله، في رجلٍ تنقَّصَهُ آخرُ بشيءٍ، فقال له: «إِنَّمَا تَرِيدُ نَقْصِي^(٦٦) بقولك^(٦٧): وَأَنَا بَشَرٌ، وَجَمِيعُ الْبَشَرِ يُلْحَقُهُمُ النِّقْصُ حَتَّى النَّبِيِّ ﷺ». فَأَفْتَاهُ بِإِطَالَةِ سَجْنِهِ وَإِيجَاعِ أَدْبِهِ؛ إِذَا لَمْ يَقْصِدِ

= لدمامة خلقي؟ فإن كان هذا بهوشديداً؛ لأنه حرى محررى التحقير والتهوين، فهو أشدُّ عقوبةً، وليس فيه تصريحٌ بالنت للملك، وإنما السُّبُّ واقعٌ على المخاطب، وفي الأدب بالسُّوط والسجن نكأ للسُّفهاء.

وأما ذكر مالك حارون النار، فقد جاء الذي ذكره عندما أنكر حاله من عوس الآخر، إلا أن يكون الممَّسُّ له يدٌ يبرهت بعينه، فيشبهه القاتل على طريق الذم لهذا في فعله، ولرواه في ظلمه صفةُ مالك الملك المطيع لرأيه في فعله، فيقول كأنه لله يغضبُ غضبَ مالك فيكون أحقَّ وما كان يعني له التعرُّص لمثل هذا، ولو كان أثنى على العوس بعينه، واحتجَّ بصفة مالك، كان أشدَّ، ويعاقب المعاقبة الشديدة، وليس في هذا ذمُّ للملك.

إلى هنا ينتهي الكلام المتنور، ثم يتصل الكلام المنقول من الشفاء ٢٠ / ٢٤٣.

(٦٣) وأبو الحسن ساقط من السخ جميعها، والزيادة من الشفاء ٢ / ٢٤٣.

(٦٤) كلمة وفيه ساقطة من النسخة الأصل، والزيادة من الشفاء ٢ / ٢٤٣، ومن النسخ الأخرى

(٦٥) في الشفاء ٢ / ٢٤٣ «والدم وهو خطأ مطبعي والسخ كلها والدم».

(٦٦) في الشفاء: ٢ / ٢٤٤ «ونقصي» وهو خطأ مطبعي.

(٦٧) في النسخة الحلبية «وقولك»

السَّبِّ . وكان بعضُ فقهاء الأندلسِ أفتى بقتله^(٦٨) . هذا كله كلامُ القاضي عياض في الشفاء .

وتفطن^(٦٩) لِقَوْلِهِ في أوَّلِ الفصلِ «على طريقِ ضربِ المثلِ والحجةِ لنفسِهِ^(٧٠) أو لغيرِهِ»^(٧١) كيف سَوَّى في الحكمِ بينَ ضاربِ المثلِ والمحتجِ . والمحتجُّ هو المستدلُّ ومرادُ المستدلِّ في الخصوماتِ ، والتبري من المعرَّاتِ .

وكذلكَ قَوْلُهُ : «يَنزَعُ بذكرِ بعضِ أوصافِهِ ، أو يستشهدُ لَهُ»^(٧٢) ببعضِ أحوالِهِ»^(٧٣) ، فإنَّ الاستشهادَ بمعنى الاستدلالِ .

وكذلكَ قَوْلُهُ في آخرِ الفصلِ : «لكنَّهُ مخطئٌ في استشهادهِ بصفةِ النبي ﷺ» . وقوله : «من جهالتهِ احتجَّاهُ بصفةِ النبي ﷺ» ، فهذه المواضعُ كلها صريحةٌ في تخطئةِ المستدلِّ في مثلِ هذا المقامِ ، ووجوبِ تأديبهِ .

وإنَّما نَبَّهْتُ على هذا ؛ لأنَّه أنكرَ على ذكرِ لفظِ المستدلِّ في الإفتاءِ ، وليسَ بمُنكَرٍ ، فإنَّ المستدلَّ تارةً يكونُ في مقامِ التدريسِ والإفتاءِ والتصنيفِ وتقريرِ العلمِ بحضرةِ أهلهِ وهذا لا إنكارَ عليه ، كما سيأتي ، وتارةً يكونُ في الخصامِ والتبري من معرَّةٍ^(٧٤) أو نقصٍ ، نُسِبَ إليها هُوَ أو غيرهُ ، وهذا محلُّ الإنكارِ والتأديبِ ، لاسيَّما إذا كانَ بحضرةِ العوامِّ ، وفي الأسواقِ ، وفي التعارضِ^(٧٥) بالسَّبِّ والقذفِ ، ونحوِ ذلكِ . ولكلِّ مقامٍ مقالٌ ، ولكلِّ محلٍّ حكمٌ يناسبُهُ .

(٦٨) إلى ما ينتهي القل من كتاب الشفاء ، وبه ينتهي فصل «الوجه الخامس»

(٦٩) في النسخة الحلية ، وفي الحاروي المطبوع «ويطعن» .

(٧٠) في النسخة الأصل «وله» ، والمشت من الشفاء . ٢ / ٢٣٨ ، ومن النسخة الحلية ، ومن الحاروي المطبوع .

(٧١) الشفاء ٢ / ٢٣٨

(٧٢) «وله» ساقطة من النسخة الأصل ، ومن الحاروي المطبوع ، والزيادة من الشفاء . ٢ / ٢٣٨ ، ومن النسخة الحلية .

(٧٣) الشفاء ٢ / ٢٣٨ .

(٧٤) في النسخة الحلية «ومعيرة» .

(٧٥) في النسخة الحلية «والتفاوض» .

وكذلك الأثر الذي أشار إليه القاضي عن كاتب عمر بن عبد العزيز، فإنه ما قصد بما ذكره إلا الاحتجاج، على أنه لا يُنْقَضُ كفر أبيه، والاستدلال عليه، ومع ذلك أنكره عليه عمر، وصرّفه عن عمله.

أخبرني شيخنا قاضي القضاة شيخ الإسلام علم الدين ابن شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني الشافعي، رحمه الله إجازة عن أبيه شيخ الإسلام: «أن الشيخ تقي الدين السبكي»^(٧٦) أخبره عن الحافظ شرف الدين الدميّطي، أنا الحافظ يوسف بن خليل، أنا أبو المكارم اللبان، أنا أبو علي الحدّاد، أنا الحافظ»^(٧٧) أبو نعيم الأصبهاني، ثنا عبدالله بن محمد بن جعفر»^(٧٨)، ثنا أحمد بن جعفر»^(٧٩)، ثنا أحمد بن الحسين»^(٨٠) الحدّاء، ثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، ثنا أحمد بن عبدالله بن يونس قال: «سمعت بعض شيوخنا يذكر أن عمر بن عبد العزيز أتى بكاتب يخط بين يديه وكان مسلماً، وكان أبوه كافراً»^(٨١)، فقال عمر للذي جاء به: «لو كنت جئت به من أبناء المهاجرين»، فقال الكاتب: «ما ضر رسول الله ﷺ كفر أبيه»، فقال عمر: «وقد جعلته مثلاً، لا تخط بين يدي بقلم أبداً». هكذا أخرجه في الحلية»^(٨٢).

فالكاتب قصد بهذا الكلام الاحتجاج والاستدلال على نفي النقص عنه. وقد قال عمر في الرد عليه: إنه جعله مثلاً، فعلم أن

(٧٦) في النسخة الأصل «تقي الدين ابن السبكي»، وهو تحريف لأن السبكي كنيته تقي الدين.

(٧٧) من قوله «يوسف بن خليل» إلى قوله «أنا الحافظ» ساقط من النسخة الحلية.

(٧٨) في النسخة الأصل «حضر»، وفي النسخ الأخرى «جعفر»، وفي الحلية: ٢٨٣ / ٥ كلمة «حضر» غير موجودة، والموجود

«ثنا عبدالله بن محمد»، وفي ميزان الاعتدال: ٢ / ٤٩٥ وعبدالله بن محمد بن جعفر.

(٧٩) قوله «أحمد بن جعفر» ساقط من النسخة الأصل، ومن الحاوي المطبوع، وكذا من الحلية حيث جاء السند فيه: «حدثنا

عبدالله بن محمد ثنا أحمد بن إبراهيم ثنا أحمد بن عبدالله بن يونس قال . . .»

(٨٠) في الحاوي المطبوع «الحسن» مكان «الحسين» وفي الحلية حيث نقل المصنف الحر: ٢٨٣ / ٥ «الحسين».

(٨١) في حلية الأولياء: ٥ / ٢٨٣: «وكان أبوه كافراً نصرانياً أو غيره».

(٨٢) حلية الأولياء: ٥ / ٢٨٣.

المستدلل لا منافاة بينه وبين ضارب المثل . والجامع بينهما أن ضرب المثل يُراد للاستشهاد، كما أن الاستدلال كذلك . فبهذا القدر المشترك يصح إطلاق المستدل على ضارب المثل وعكسه، ومن له الإمام بالأحاديث والآثار وكلام المتقدمين لا يستنكر ذلك، فإنهم كثيراً ما يطلقون ضرب المثل على الحجة، ولهذا سوى بينهما القاضي عياض حيث قال: «على طريق ضرب المثل والحجة لنفسه أو لغيره» (٨٣) .

ومما أطلق فيه الأولون ضرب المثل على الحجة ما أخرجه ابن ماجه وغيره عن أبي سلمة: أن أبا هريرة قال لرجل: «يا بن أخي إذا حدثك عن رسول الله ﷺ حديثاً فلا تضرب له» (٨٤) الأمثال (٨٥) . وكان عارضه بقياس من الرأي . كما في بعض طرق الحديث عند الهروي في «دم الكلام»؛ (٨٦) أي فلا تقابله بحجة من رأيك . فأطلق أبو هريرة على الحجة والاستدلال ضرب المثل . واللغة تشهد لذلك . قال في الصحاح: ضرب مثلاً: وصف وبين (٨٧) . وقال ابن الأثير في «النهاية»: «ضرب الأمثال: اعتبار الشيء بغيره وتمثيله به» (٨٨) .

(٨٣) الشعاء: ٢ / ٢٣٩ .

(٨٤) في النسخة الأصل «به» والمثبت من سنن ابن ماجه ١ / ١٦٣ ، وسنن الترمذي ١ / ٨٤ ، ومن النسخة الحلية، ومن الحاروي المطبوع .

(٨٥) سنن ابن ماجه ١ / ١٦٣ - في الطهارة - باب الوضوء مما غيرت النار، وهو جزء من حديث، وهو تمامه فيه: وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «توضؤوا مما غيرت النار»، فقال ابن عباس: «أتوضأ من الحميم؟» فقال له: «يا بن أخي، إذا سمعت عن رسول الله ﷺ حديثاً، فلا تضرب له الأمثال» .

وأورده الترمذي ١ / ٨٤ - الطهارة - ما جاء في الوضوء مما غيرت النار الحديث رقم ٧٩، وجاء فيه بلفظ: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الوضوء مما سأت النار، ولو من ثوب أقط»، قال فقال له ابن عباس: «يا أبا هريرة، أتوضأ من الدهن؟ أتوضأ من الحميم؟» قال فقال أبو هريرة: «يا بن أخي إذا سمعت حديثاً عن رسول الله ﷺ، فلا تضرب له الأمثال» .

الأقط: لبن مجفف يابس، والثور: القطعة منه، والحميم: الماء الحار .

(٨٦) من قوله «كما في بعض» إلى «دم الكلام» ساقط من النسخة الحلية ومن الحاروي المطبوع .

(٨٧) الصحاح ١ / ١٦٨: «ضرب الله مثلاً: أي وصف ويص، وفي القاموس المحيط «ضرب الضميمة اليثقل». وفي لسان العرب «ضرب»: الضرب، اليثقل والشبه، واضرب لهم مثلاً: اذكر لهم ومثل لهم، وصر الأمثال: التمثيل بغيره .

(٨٨) النهاية في غريب الحديث ٣ / ٧٨ وفيه أيضاً: «الصرث: اليثقل» .

وإنما حكمتُ في الإفتاء على لفظِ المستَدِلِّ وعلَّته بضربِ المثلِ لأعرفَ أنَّ المستَدِلَّ الذي حكمتُ عليه هو المحتجُّ بضربِ ذلك مثلاً للغير ، لا المستَدِلَّ في الدرسِ والتصنيفِ ، ومذاكرة العلم بين أهله ، فإنَّ ذلك لا يُسمَّى في عرفِ العلماءِ ضَرْبُ مثَلٍ ، وقصدتُ أيضاً الاقتداءً بالخليفةِ الصَّالحِ عمرَ بنِ عبد العزيز في لفظِهِ .

(٨٩) وقد وجدتُ للمَقْصِدَةِ طريقاً آخر: قال الهروي في «ذم الكلام»: «أنا أبو يعقوب أنا أبو بكر بن أبي الفضل، أنا أحمد بن محمد بن يونس، ثنا عثمان بن سعيد، ثنا يونس العسقلاني، ثنا ضمرة، ثنا علي بن أبي جميلة قال: قال عمر بن عبد العزيز لسليمان بن سعيد: بلغني أنَّ أبا عامِلنا بمكانٍ كذا وكذا زنديقٌ، قال: «هُوَ ما يضرُّه ذلك يا أمير المؤمنين، قد كان أبو النبي ﷺ كافراً فما ضرَّه». فَعَضِبَ عمر غضباً شديداً، وقال: «ما وجدت له مثلاً غير النبي ﷺ»؟ قال: «فعزله عن الدواوين».

ومما وقع في عبارة العلماء من إطلاقِ ضربِ المثلِ على الاستدلالِ ما وقع في عبارة ابنِ الصَّلاحِ في جُزئِهِ الذي أَلَفَهُ في «صلاة الرغائب» حيثُ ذَكَرَ إنكارَ الشيخِ عزِّ الدِّينِ بن عبد السلام لها وقال: «إنه ضربَ لهُ المثلَ بقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ (٩٠) (٩١)».

* * *

(٨٩) من ها يبدأ السقط في النسخة الحلبية
(٩٠) إلى هنا ينتهي السقط في النسخة الحلبية
(٩١) سورة العلق، الآيتان ٩، ١٠

وَأَمَّا الْفَصْلُ السَّابِعُ مِنْ «الشِّفَاءِ» الَّذِي قَالَ الْمَعْتَرِضُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهِ ،
فَنَذْكُرُهُ ؛ لِيَعْلَمَ مَنْ عَلِمَ (٩٢) وَاقِعَةَ الْحَالِ أَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لَهَا :

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ :

الْوَجْهُ السَّابِعُ : (٩٣)

أَنْ يَذْكُرَ (٩٤) مَا يَجُوزُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْ يُخْتَلَفُ فِي جَوَازِهِ عَلَيْهِ ، وَمَا
يَطْرَأُ مِنَ الْأُمُورِ الْبَشَرِيَّةِ بِهِ (٩٥) ، وَيُمْكِنُ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ ، أَوْ يَذْكُرَ مَا امْتَحَنَ بِهِ
وَصَبَرَ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى شِدَّتِهِ مِنْ مَقَاسَاةِ أَعْدَائِهِ ، وَأَذَاهُمْ لَهُ ،
وَمَعْرِفَةَ ابْتِدَاءِ حَالِهِ وَسِيرَتِهِ ، وَمَا لَقِيَهُ مِنْ بُؤْسِ زَمَنِهِ ، وَمَرَّعِيهِ مِنْ مَعَانَاةِ
عَيْشَتِهِ ، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الرَّوَايَةِ ، وَمَذَاكِرَةِ الْعِلْمِ ، وَمَعْرِفَةِ مَا صَحَّحَتْ
مِنْهُ (٩٦) الْعَصْمَةُ لِلْأَنْبِيَاءِ ، وَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ ، فَهَذَا فَنٌ خَارِجٌ عَنْ هَذِهِ (٩٧)
الْفَنُونِ السُّتَةِ ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ غَمَضُ (٩٨) وَلَا نَقْصٌ وَلَا إِزْرَاءُ (٩٩) وَلَا اسْتِخْفَافٌ ،
لَا فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ ، وَلَا فِي مَقْصِدِ اللَّافِظِ ، لَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِيهِ
مَعَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَفُهُمَاءِ طَلَبَةِ الدِّينِ ، مِمَّنْ يَفْهَمُ مَقَاصِدَهُ وَيَحْقُقُ (١٠٠)
فَوَائِدَهُ ، وَيُجَنَّبُ ذَلِكَ مَنْ عَسَاهُ لَا يَفْقَهُ ، أَوْ يُخْشَى (١٠١) بِهِ فَتَنَتُهُ ، فَقَدْ كَرِهَ

(٩٢) «من علم» ساقط من النسخة الأصل، والزيادة من النسخة الحلبية، ومن الحواوي المطبوع.

(٩٣) الوجه السابع يقع في كتاب الشفاء الجزء الثاني من الصفحة ٢٤٧ - ٢٥٢ .

(٩٤) في النسخة الأصل «ندكر» والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٤٧ ، ومن النسخ الأخرى.

(٩٥) في الشفاء: ٢ / ٢٤٨ «وله»

(٩٦) في جميع النسخ «عنه» ، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٤٨

(٩٧) «وله» ساقطة من النسخة الأصل، ومن النسخة الحلبية، والزيادة من الشفاء: ٢ / ٢٤٨ ، ومن الحواوي المطبوع.

(٩٨) في النسخة الأصل وفي الشفاء غمض، والمثبت من النسخة الحلبية ومن الحواوي المطبوع

(٩٩) في النسخة الأصل «اردراء»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٤٨ ، ومن النسخ الأخرى

(١٠٠) في الشفاء: ٢ / ٢٤٨ ، وفي النسخة الحلبية «ويحققون».

(١٠١) في النسخة الأصل «يفقه ويخشى»، وفي الحواوي المطبوع «يفهمه أو يخشى به»، والمثبت من الشفاء: ٢ / ٢٤٨ ، ومن

النسخة الحلبية

بعض السلفِ تعلیم النساءِ سورةَ يوسفَ ؛ لما انطوت عليه من (١٠٢) تلك القصصِ ؛ لضعفِ معرفتِهِنَّ ، ونقصِ عُقولِهِنَّ وإدراكِهِنَّ .

هذا كلامُ القاضي في الفصل السابع .

فانظرَ كيفَ فرضَ المسألةَ في (١٠٣) روايةِ الحديثِ ، ومذاكرة العلمِ ، ثم لم يُطلقْ ذلكَ ، بل قيَّدهُ بأنَّ يكونَ الكلامُ فيه معَ أهلِ العلمِ وفهماءِ الطلبةِ .

وهذه الواقعةُ لم تكنْ في مذاكرة العلمِ ، ولم يحضرها طالبُ علمٍ ألبتةً ، بل كانت في السَّبَابِ والخصامِ في سوقِ الغَزْلِ بحضرةِ جَمْعٍ من التُّجَّارِ والدَّلَّالِينَ والسُّوقَةِ ، وكلُّهم عوامٌ ، وأكثرُهم سفهاءُ الألسنةِ ، يُطلقون ألسنتَهُمْ في كثيرٍ من الأمورِ بما يوجبُ سفكَ دمائِهِمْ ، ولا يعلمونَ عاقبةَ ذلكَ ، فيقالُ لمنْ أنكرَ ما أُفتيتُ به : إن لم تعرف (١٠٤) عينَ الواقعةِ ، فأنتَ معذورٌ ، وقولك : « لا تعزيرَ ولا عشرةَ » إن أردتَ فيما وقعَ في مجلسِ الدُّرسِ ومذاكرةِ العلمِ بينَ أهلهِ فمُسَلَّمٌ ، وليسَ هو صورةُ الواقعةِ ، وإن أردتَ ما وقعَ في السُّوقِ بالصِّفَةِ المشروحةِ ، فمعاذَ الله وحاشا المفتينَ أن يقولوا ذلكَ .

وبعدَ هذاكلِّه ، فلستُ أقصدُ بذلكَ غَضًّا من القائلِ ولا حطًّا عليه ، فإنِّي أعتقدُ دينَهُ وخيرَهُ وصَلاحَهُ ، وإنما هي بادرةٌ بدرتْ ، وزلَّةٌ فرطتْ وعثرةٌ وقعتْ ، فيستغفرُ الله تعالى منها ويتوبُ إليه ، ويندم على ما وقعَ منه ، ولا يعودُ . ولا يقدحُ ذلكَ في صلاحِهِ ؛ فإنَّ الشيخَ عزَّ الدين بن عبد السلام قالَ في قواعده : « مَنْ ظَنَّ أَنَّ الصَّغِيرَةَ تُنْقِصُ الْوِلَايَةَ فَقَدْ جَهِلَ »

(١٠٢) كلمة «من» ساقطة من السَّحَة الأصل ، والريادة من الشفاء ٢٠/٢٤٨ ومن النسخة الحلبية ، ومن الحاوي المطبوع .

(١٠٣) في النسخة الحلبية «ومن»

(١٠٤) في النسخة الأصل ويعرف ، والمثبت من السَّحَة الحلبية ، ومن الحاوي المطبوع

وقال: «إِنَّ الْوَلِيَّ إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ الصَّغِيرَةُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأَثَمَةِ وَالْحَكَامِ تَعْزِيرُهُ عَلَيْهَا».

ونصَّ الشافعي رضي الله تعالى عنه على أَنَّ ذوي الهيئات لَا يُعْزَرُونَ» للحديث^(١٠٥). وفسَّرَهم بأنَّهم: الذين لَا يُعرفون بالشرِّ فيزِلُ أحدهم الزَّلَّةَ فَيُتْرَك. وفسَّرَهم بعضُ الأصحاب: بأنَّهم^(١٠٦) أصحاب الصَّغَائِرِ دُونَ الْكِبَائِرِ، وفسَّرَهم بعضُهم: بأنَّهم الذين إِذَا وَقَعَ مِنْهُمْ الذَّنْبُ^(١٠٧) تَابُوا وَنَدِمُوا^(١٠٨).

والأحاديثُ الواردةُ في إقالة ذوي الهيئاتِ عثراتهم كثيرةٌ: أخرج الإمامُ أحمدٌ في مسنده، والبخاري في الأدب، وأبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ إِلَّا الْخُدُودَ»^(١٠٩).

وأخرجه النسائي من وجه آخر بلفظ: «تَجَاوَزُوا عَنْ زَلَّةِ ذِي الْهَيْئَةِ». وأخرجه باللفظ الأول الطبراني في «الكبير» من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه، وابن عدي في «الكمال» من حديث أنس،^(١١٠) وأخرجه الطبراني في «المعجم الصَّغِير» من حديث زيد بن ثابت بلفظ: «تَجَاوَزُوا

(١٠٥) هناك أحاديث كثيرة تدلُّ على أَنَّ ذوي الهيئات لَا يعمرون، انظر في ذلك سنن أبي داود: ٤ / ٥٤٠، والمسند. ٦ / ١٨١، ومجمع الروائد. ٦ / ٢٨٢، وأبو نعيم في تاريخ أصفهان ٢ / ٢٣٤، وابن حبان. ١ / ٢٥٩، وكشف الخفا: ١ / ١٦١، ١ / ٢٩٧.

(١٠٦) في الحاوي المطبوع «أهم».

(١٠٧) قوله «إِذَا وَقَعَ مِنْهُمْ الذَّنْبُ» ساقط من النسخة الحلبية

(١٠٨) وردت تفسيرات «ذوي الهيئات» في كتاب كشف الحقا. ١ / ١٦٢

(١٠٩) المسند. ٦ / ١٨١، والأدب المفرد. ٤٦٥، وسنن أبي داود. ٤ / ٥٤٠، في كتاب الحدود، باب الحد يشمعه فيه. وهو في كشف الحقا ١ / ١٦١، الحديث رقم ٤٨٨، وقال المجلدي: رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وابن عدي، والعسكري، والعقيلي عن عائشة مرفوعاً بزيادة: «إِلَّا فِي الْخُدُودِ»، وعزاه في الدرر لأحمد عن عائشة بلفظ «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ لِأَنَّهُمْ إِلَّا الْخُدُودَ»، وقال العقيلي: له طرق لَا يثبت منها شيء، ولكن قال ابن حجر في «التحفة»: للحديث المشهور من طرق ربما يبلغ درجة الحسن، بل صحَّحه ابن حبان بغير استثناء، وذكره. انظر ابن حبان. ١ / ٢٥٩.

(١١٠) مجمع الروائد. ٦ / ٢٨٢، وكشف الحقا ١ / ٢٩٧.

عن عقوبة ذي المروعة إلا في حدٍّ من حدود الله» (١١١)، وأخرجه في «المعجم الأوسط» من حديث ابن عباسٍ بلفظ: «تَجَافَوْا» (١١٢) عن ذَنْبِ السَّخِيِّ؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَخَذَ بِيَدِهِ كُلَّمَا عَثَرَ، وأخرجه بهذا اللفظ من حديث ابن مسعودٍ الطبراني في «الكبير»، وأبو نعيم في «الحلية» (١١٣).

وقال الشيخُ تقي الدين السُّبْكِيُّ في كتابه «طريق المَعْدَلَةِ في قتل من لا وارثَ لَهُ»: «قولُ الأصحاب: إِنَّ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَا وَارثَ لَهُ، فَلِلْمُسْلِمَانِ الْخَيْرَةُ بَيْنَ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهُ، أَوْ يَعْفُوَ عَلَيْهِ» (١١٤) الدِّيَّةَ، وليسَ لَهُ الْعَفْوُ مَجَانًا، كَانَهُمْ ذَكَرُوهُ عَلَى الْغَالِبِ، وقد يظهرُ للإمامِ من المصلحة ما يَصْصِي الْعَفْوُ عَنْهُ مَجَانًا، إِذَا كَانَ لَا مَالَ لَهُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَسْبِ، وفيه صلاحٌ وخيرٌ ونفعٌ للمسلمين، ولكنْ فرطتْ مِنْهُ تِلْكَ الْبَادِرَةُ فَقَتَلَ بِهَا، وظهرتْ تَوْبَتُهُ، وحُسِنَتْ طَرِيقَتُهُ.

فالقولُ بأنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ الْعَفْوُ عَنْهُ بَعِيدٌ، لاسِيَّمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالْمُسْلِمِينَ حَاجَةً إِلَى ذَلِكَ الْقَدْرِ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْهُ. فَالرَّأْيُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَفْوضًا إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، وَالْإِمَامُ يَجِبُ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَخْتَارَ إِلَّا مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَقْدُمُ عَلَى سَفْكِ دَمِ مُسْلِمٍ بِمَجَرَّدِ مَا يُقَالُ لَهُ: «إِنَّ هَذَا جَائِزٌ». فَجَوَازُهُ مَنْوُطٌ بِظُهُورِ الْمَصْلَحَةِ فِيهِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلِإِقَامَةِ الدِّينِ، لَا لِحِظِّ نَفْسِهِ، وَلَا لَغَرَضٍ مِنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا، وَحَيْثُ شَكَّ فِي ذَلِكَ يَتَعَيَّنُ الْكَفُّ عَنِ الدَّمِ، وَتَبْقِيَةُ ذَلِكَ الشَّخْصِ؛ لِأَنَّهُ نَفْسٌ مَعْصُومَةٌ إِلَّا بِحَقِّهَا. فَمَتَى قَتَلَهَا مِنْ غَيْرِ مَرْجَحٍ أَخْشَى عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ فِيمَنْ قَتَلَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا. انتهى كلامُ السُّبْكِيِّ.

(١١١) الروص الداني ١٠ / ١١٨

(١١٢) في النسخة الأصل: «تجاوزوا والمشت من مجمع الروائد. ٦ / ٢٨٢.

(١١٣) مجمع الروائد ٦ / ٢٨٢، وتاريخ أصغهان: ٢ / ٢٣٤

(١١٤) في النسخة الأصل «ع».

فإِذَا جَوَّزَ السُّبْكِيُّ الْعَفْوَ عَمَّنْ فِيهِ صَلَاحٌ وَخَيْرٌ وَنَفْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ مِنَ الْقَتْلِ^(١١٥) قِصَاصاً مَجَاناً بِلَا دِيَّةٍ، فَمِنْ تَعْزِيرِ زَلَّةٍ فَرَطْتُ مِنْهُ مِنْ بَابٍ أَوَّلِي . وَهَذَا لَا شَبَهَةَ فِيهِ .

* * *

عَوْدٌ عَلَى بَدْءٍ: (١١٦)

قال ابن السُّبْكِيُّ فِي كِتَابِهِ «الترشيح»: قال الشافعي رضي الله عنه في بعض نصوصه: «وقطع رسول الله ﷺ يد^(١١٧) امرأة لها شرف فكلّم فيها فقال: «لو سرقَت «فلانة» - لا امرأة شريفة - لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(١١٨). قال ابن السُّبْكِيُّ: «فانظر إلى قوله «فلانة»، ولم يُخج باسم «فاطمة» تأدباً معها رضي الله تعالى عنها أن يذكرها في هذا المعرض، وإن كان أبوها ﷺ قد ذكرها؛ لأن ذلك منه ﷺ حسن دال على أن الخلق عنده في الشرع سواء». انتهى.

فهذا من صنع الشافعي، ثم من تقرير السُّبْكِيِّ، أصل في هذه المسألة، ونقل من حيث مذهبنا. فقولُه^(١١٩) «تأدباً» يدل على أن ضده

(١١٥) «من القتل» ساقط من النسخة الأصل، والزيادة من النسخة الحلية، ومن الحاوي المطبوع.

(١١٦) في الحاوي المطبوع «عود لده».

(١١٧) كلمة «يد» ساقطة من جميع النسخ والزيادة مأى يقتضيها السياق

(١١٨) هذا جره من حديث للرسول ﷺ وهو بتمته «عن عائشة رضي الله عنها: أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المحرومية التي سرق، فقالوا من يكلم فيها يعني رسول الله ﷺ، قالوا ومن يحترى إلا أسامة بن زيد بن رسول الله؟ فكلّمه أسامة، فقال رسول الله ﷺ: يا أسامة، أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاحتط فقال إنما هلك الذين من قلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت عبد الله سرق، لقطعت يدها. س. أبي داود: ٤ / ٥٣٨ وانظر البحاري: ٤ / ٢١٣، في الأبياء، وفي الحدود: ٨ / ١٩٩ باب كراهية الشفاعة في الحد، ومسلم في الحدود، باب قطع السارق الشريف، والترمذي الحدود حديث رقم ١٤٣٠ باب كراهية أن يشفع في الحدود، والسنائي في قطع السرقة حديث ٤٩٠٥، واس ماجة في الحدود، حديث ٢٥٤٧ باب الشفاعة في الحدود

(١١٩) في النسخة الأصل «وقول» والمشت من النسخة الحلية، ومن الحاوي المطبوع

خلاف الأدب. وقوله: «لأن ذلك منه ﷺ حسن» يدل على أنه من غيره قبيح. هذا مع كون الشافعي رضي الله تعالى عنه إنما ساق الحديث مساق الاحتجاج على المسائل الشرعية، ومساق تقرير العلم في التصنيف، الذي لا يقف عليه إلا أهله، بل لو صرح بالاسم في مثل هذا المحل، لم يكن عليه فيه شيء.

وأمر آخر أن النقص المذكور واقع في حين «لو»، منفي عنها لا مثبت لها. وإنما دكر على سبيل الفرض الذي لا سبيل إلى وقوعه، فكيف يُظن بالشافعي أنه يخالف ما قرره المالكية في المسألة التي نحن فيها. وإنما ذكرت هذا الكلام؛ لأن قائلًا قال: «هذا الذي أفتيت به مذهب المالكية، وليس بمنصوص في مذهبك».

وكذا يقع لأهل العصر، كثيراً يدعون علينا في فتاوي كثيرة أنها مخالفة للمذهب بمجرد كونها غير منصوصة لا بنفي، ولا بإثبات، كما وقع لنا في العام الماضي، حين أفتينا بهدم الدار التي بُنيت برسم الفساد، فادَّعوا أن ذلك خلاف المذهب^(١٢٠) لمجرد كون الأصحاب لم ينصوا عليها. على أن الغزالي وغيره أشاروا إليها^(١٢١)، كما بيناه في التأليف الذي ألفناه فيها^(١٢٢).

ثم نقول في هذه وغيرها قولهم: «ما أفتيت به خلاف المذهب» مستدلّين على ذلك بعدم وجود المسألة منصوصاً عليها، معارض، بأننا نقول لهم: «ما أفتيتم أنتم به أيضاً خلاف المذهب؛ لأن المسألة غير

(١٢٠) الذي أنكر عليه ذلك الشيخ شمس الدين اليايى انظر الحاوي للفتاوي : ١١٤ / ١

(١٢١) في السعة الحلية. وأشاروا عليها بآء

(١٢٢) هو معوان «رفع منار الدين وهدم بناء المفسدين» واحتصره في كتاب «هدم الحاي على الباي» انظر الحاوي للفتاوي

. ١١٤ / ١

منصوصٍ عليها، فكما استندتم إلى العدم في نسبة^(١٢٣) الخلاف إلى استندت إلى العدم في نسبته إليكم؛ فإن الإثبات والفني كلاهما حكم شرعي يحتاج إلى دليل أو نقل. فإن قالوا: «أخذناه من القواعد» قلت: وأنا أيضاً أخذت من القواعد، على بيان ذلك لمن يريد الإنصاف. فمن قال: «التعزير في هذه المسألة خلاف المذهب؛ لأن الأصحاب لم ينصوا عليها» أقول له: «فهل نص الأصحاب على أنه لا تعزير فيها، حتى تقدم على القول به، وتنسبه إلى مذهب الشافعي».

وكذلك من قال: «القول بهدم الدار الموصوفة بالصفات التي شرحتها في تأليفها خلاف المذهب؛ لأنه لم ينص عليها»، أقول له: «فهل نصوا على أنها لا تهدم حتى استندت إليه؟»، وإذا حصل الاستواء في الجانبين من حيث عدم النص، ووجدت^(١٢٤) النقول في المذاهب بأحدهما، والأدلة ثابتة عليه من الأحاديث والآثار، وجب الوقوف عنده، وعدم التجاوز إلى الجانب الآخر، إذا لم يكن في قواعد مذهبي ما يخالفه».

وقد وقع في فتاوي ابن الصلاح أنه سُئل عن مسألة لا نص فيها للأصحاب، فأفتى فيها بالمنصوص في مذهب أبي حنيفة، وبين ذلك.

وقرّر النووي في «شرح المهذب» مسألة لا نقل فيها عندنا، وأجاب فيها بمذهب الحسن البصري، وقال: «إنه ليس في قواعدنا ما ينفيه».

وسُئل البلقيني عن مسألة فقال: «لا نقل فيها عندنا»، وأجاب فيها بما ذكره القاضي عياض في «المدارك».

(١٢٣) في النسخة الأصل والسحة الحلية «ية»، والمثبت من الحاوي المطبوع

(١٢٤) في الحاوي المطبوع «وحدث»

وذكر بعض الأصحاب مسألة لا تقل فيها عندنا، وأفتى فيها بالمنقول في مذهب الحنابلة.

وذكر الزركشي في «الخدام» مسألة مسح الخف للمحرم، وقال: «لا تقل فيها»، وأجاب بالمنقول في مذهب المالكية في أشياء كثيرة لا تحصى، وقد استوعبها في كتابي «الينبوع فيما زاد على الروضة من الفروع».

ومسألة الهدم نص عليها إئمة المذاهب الثلاثة، وأشار إليها الغزالي وطائفة. وثبت (١٢٥) فيها الأحاديث الصحيحة (١٢٦) والآثار الكثيرة عن عمر بن الخطاب، (١٢٧) وعثمان بن عفان، (١٢٨) وابن مسعود، (١٢٩) وابن

-
- (١٢٥) في النسخة الأصل «وثت» والمثبت من النسخة الحلية، ومن الحاوي المطبوع.
- (١٢٦) في سنن ابن ماجه: ٢ / ٢٥٩، في كتاب المساجد، باب التخليط في التخلص عن الجماعة: وعن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «ليتبعن رجال عن ترك الجماعة، أو لأحرقت بيوتهم».
- وتحوه في سنن النسائي: ٢ / ١٠٧، في الإمامة، باب التشديد في التخلص عن الجماعة، وصحيح مسلم: ١ / ٤٥٢، في المساجد، باب فضل صلاة الجماعة، والموطأ: ١ / ١٢٩، في صلاة الجماعة، باب فصل صلاة الجماعة، والترمذي: ١ / ٤٢٢، في الصلاة، باب ما جاء فيس يسمع الداء فلا يحجب، وأبي داود: ١ / ٣٧١، في الصلاة، باب في التشديد في ترك الجماعة، والمسنود: ١ / ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٢٢، ٤٩٩.
- (١٢٧) في الطبقات الكبرى: ٥ / ٥٦، في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن: وعن سعد بن إبراهيم عن أبيه أن عمر بن الخطاب حرق بيت رويشد الثقفي، وكان حائزاً للشراب، وكان عمر قد نهاه. وأورده المصنف في رسالته «هدم الجاني على الباني» انظر الحاوي للفتاوي.
- وفي رسالة «هدم الحائي على الباني» من الحاوي للفتاوي: للمصنف: قال ابن عبد الحكم في فتوح مصر: أول من بنى غرفة بمصر خارجة بن حدادة، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب، فكتب إلى عمرو بن العاص - سلام عليك، أما بعد، فإنه بلغني أن خارحة بن حدادة بنى عرفة، ولقد أراد خارحة أن يطلع على عورات حيرانه، فإذا أتاك كتابي هذا فاهددها إن شاء الله، والسلام
- (١٢٨) في رسالة المصنف «هدم الحائي على الباني» وفي شعب الإيمان للبيهقي. عن عثمان بن عفان أنه قال في الرد: ولقد هممت أن آمر بحرم خطب، ثم أرسل إلى بيوت الذين هم في بيوتهم فأحرقها.
- (١٢٩) في رسالة المصنف «هدم الحائي على الباني» وفي البيهقي: عن عبد الرحمن بن يزيد قال: «كتبت حالاً مع عبد الله بن مسعود فأنه ابن له، قد ألسنته أمه قميصاً من حرير، وهو معجب به، فقال يا بني، من ألبسك؟ قال: أمي قال. ادن، دما، فشقه. ثم قال: اذهب إلى أمك فلتسلك ثوباً غيره»

الزُّبَيْر، (١٣٠) وابنِ عَبَّاسٍ، (١٣١) رضي الله تعالى عنهم، وعمر بن عبد العزيز (١٣٢) وغيرهم سلفاً وخلفاً، قولاً وفِعْلاً، ولا نصَّ في مذهبنا يُخَالِفُ ذلكَ إلَّا قولُهم: «إنَّه (١٣٣) لا تعزيرَ بإتلافِ المالِ». وهذه القاعدةُ مخصوصةٌ، ليستَ على عمومِها، بدليلِ قولِهم بكسرِ (١٣٤) آنيةِ الخمرِ والأوانيِ المِثْمَنَةِ إذا كانَ فيها صورةٌ، إلى غيرِ ذلك. فعُلِمَ أنَّ القاعدةَ مخصوصةٌ بما (١٣٥) لم يتعيَّنَ إتلافُه طريقاً لإزالةِ الفسادِ. وتقريرُ ذلكَ بإيضاحِه يستدعي طويلاً، وقد بسَّطتُه في التَّأليفِ المشارِ إليه.

وكذلكَ نقولُ: في هذهِ المسألةِ (١٣٦): قد نصَّ أئمةُ المالِكيَّةِ على التعزيرِ (١٣٧) فيها، ولم ينصَّ أصحابُنا على خلافِه، ولا في قَوَاعِدِ مذهبنا ما يَنفِيهِ، فوجبَ الوقوفُ عندهُ، والعملُ به. وهذا النصُّ الذي أوردناه عن الشافعي رضي الله تعالى عنه يصلُحُ أصلاً في المسألةِ، وتقريرُ الشُّبْكِيِّ له وإيضاحُه زادنا بياناً وحُسناً. وساتَّبَع ذلكَ (١٣٨) من نصوصِ الشافعي والأصحابِ في كُتُبهم في الفقهِ وشروحهم للحديثِ، ما أراهُ مقوياً لذلكَ، فأذكرُه.

(١٣٠) في رسالة المصنف «هدم الحاني على الباني»: «وفي البيهقي: عن ابن الزبير أنه خطب بمكة فقال: «بلغني عن رجال يلبسون لُبعة يقال لها التردشير، إني أحلف بالله، لا أوتى بأحد يلبس بها إلَّا عاقبته في شعره وبشره، وأعطيت سلبه من أتاني به»

(١٣١) في رسالة المصنف «هدم الحاني على الباني»: «وفي البيهقي عن مالك أنه قال: «الشطرنج من الترد، بلقا عن ابن عباس أنه ولي مال يتيم فأحرقها».

(١٣٢) وفي الحلية: ٣٠٦ / ٥ أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله عبدالله بن عون على فلسطين أن أركب إلى البيت الذي يُقال له المكس فأهدمه ثم أحمله إلى البحر فأسفاه في اليوم سفاءً. أوردته المصنف في رسالته «هدم الجاني».

(١٣٣) كلمة «إنه» ساقطة من النسخة الأصل ومن الحاوي المطبوع والريادة من النسخة الحلية.

(١٣٤) في الحاوي المطبوع «إله لا يكره».

(١٣٥) في الأصل وفي النسخة الأصل «مال» والمثت من الحاوي المطبوع

(١٣٦) في النسخة الأصل «هذه قد نص»، والريادة من النسخة الحلية، ومن الحاوي المطبوع

(١٣٧) في النسخة الأصل «والتقرير» وهو تحريف، والمثت من النسخة الحلية

(١٣٨) كلمة «وذلك» ريادة من الحاوي المطبوع

فصل :

قال الرافعي في «الشرح» ، وتبعه في «الروضة» في باب الردة :
«في كتب أصحاب أبي حنيفة اعتناء تام بتفصيل^(١٣٩) الأقوال والأفعال
المقتضية للكفر، وأكثرها مما يقتضي إطلاق أصحابنا الموافقة عليه»^(١٤٠)
فنذكر ما يحضرنا في كتبهم. ثم سردها الرافعي ، وتبعه في الروضة وتعباً
جملة منها، ثم قال الرافعي وتبعه في الروضة^(١٤١) بعد الفراغ من
سردها : «وهذه الصور تتبعوا فيها الألفاظ الواقعة من كلام الناس ،
فأجابوا فيها اتفاقاً واختلافاً بما ذكر، ومذهبنا يقتضي موافقتهم في بعضها،
وفي بعضها يشترط وقوع اللفظ في معرض الاستهزاء. وقد بين ذلك.
فهذا من الشيخين صريح فيما قررناه من الفتوى، بما نص عليه في
مذاهب بقية الأئمة، فيما لا نص فيه عندنا، ولا في قواعد مذهبنا ما
ينفيه» .

ثم^(١٤٢) قال النووي في «الروضة» من زوائده عقب ذلك : «قلت قد
ذكر القاضي عياض في آخر كتاب «الشفاء» جملة من الألفاظ المكفرة، غير
ما سبق نقلها عن الأئمة، أكثرها مجمع عليه»^(١٤٣) ولخص ما في
«الشفاء» من ذلك. فهذا من النووي عين ما جنحنا إليه، بل هو نص
صريح في مسألتنا هذه بعينها.

(١٣٩) في السخة الحلية والنفيل

(١٤٠) في السخة الأصل ولها والمثت من السخة الحلية، ومن الحاوي المطبوع

(١٤١) من قوله «وتعقب» إلى «في الروضة» ساقط من السخة الحلية

(١٤٢) كلمة «ثم» زيادة من النسخة الحلية، ومن الحاوي المطبوع

(١٤٣) عقد القاضي عياض في كتابه «الشفاء» ٢ / ٢٨٢ - ٢٩٥ فضلاً ذكر في الألفاظ والأقوال والآراء المكفرة لقائلها
ومعتقدها.

وقال في «الروضة» تبعاً للرافعي، فيما نقله عن كتب أصحاب أبي حنيفة: «واختلفوا فيمن قال: «رؤيتي إليك»^(١٤٤) كرؤية ملك الموت، وأكثرهم على أنه لا يكفر» زاد النووي: «قلت: الصواب أنه لا يكفر».

وهذه إحدى الصور التي ساقها القاضي عياض في الفصل الخامس، فإذا كان فيها قول بالتكفير فلا أقل من التعزير إذا لم يكفر.

فصل:

قال سعيد بن منصور في سننه: «ثنا هشيم ثنا مغيرة عن إبراهيم قال: «كانوا يكرهون أن يتناولوا»^(١٤٥) شيئاً من القرآن عندما يعرض^(١٤٦) من أحاديث الدنيا» قيل لهشيم نحو قوله تعالى: «حِثَّ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى»^(١٤٧) قال: نعم».

وقد صرح العماد الينهي من أصحابنا بهذا الحكم، فقال بمنع^(١٤٨) ضرب الأمثال من القرآن. نقله ابن الصلاح في «فوائد رحلته». والينهي هذا من تلامذة بغوي.

وهذا شاهد لما نحن فيه، فكما أن الأدب أن لا يضرب كلمات القرآن مثلاً لواقعة دنيوية، فكذلك الأدب أن لا يضرب^(١٤٩) أحوال الأنبياء مثلاً لحال غيرهم.

(١٤٤) في السخة الأصل «عليك» والمثت من النسخة الحلبية ومن الحاوي المطبوع.

(١٤٥) في النسخة الحلبية «يتناولوا».

(١٤٦) في النسخة الحلبية «يعرض»

(١٤٧) سورة طه من الآية ٤٠

(١٤٨) في النسخة الحلبية «يمنع»

(١٤٩) من قوله «كلمات» إلى «وأن لا يضرب» ساقط من النسخة الحلبية

فصل :

وسئل شيخ الإسلام والحفاظ^(١٥٠) قاضي القضاة شهاب الدين ابن حجر بما نصه : « ما قول أئمة الدين في هذه الموالد التي يصنعها الناس محبة في النبي ﷺ ؟ غير أن بعض الوعاظ يذكرون في مجالسهم الحفلة المستملة على الخاص والعام من الرجال والنساء ماجريات هي مخلة بكمال التعظيم ، حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة ، فيبقى في حيز من يرحم لا في حيز من يعظم ، من ذلك أنهم يقولون : « إن المراضع حضرن ولم يأخذنه لعدم ماله ، إلا حليلة رغب في رضاعه شفقة عليه » ، ويقولون : « إن النبي ﷺ كان يرعى غنماً وينشيدون :
بأغناميه سار الحبيب إلى المرعى فيا حبذا راع فؤادي له يرعى
* فما أحسن الأغنام وهو يسوقها *

وكثير من هذا المعنى المخل بالتعظيم ، فما قولكم في ذلك ؟ فأجاب بما نصه : « ينبغي لمن يكون فطناً أن يحذف من الخبر ما يؤهم في المخبر عنه نقصاً ، ولا يضره ذلك ، بل يجب » . هذا جوابه بحروفه .

فصل :

ومما يدخل في هذا الباب ما أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب « الصمت » عن مطرف قال : « ليعظم جلال الله في صدوركم ، فلا تذكروه عند مثل قول أحدكم للكلب : « اللهم اخزه ، وللحمير وللشاة » .

(١٥٠) في الحاوي المطبوع والحافظ

فصل: (١٥١)

قال السُّهيليُّ في «الرَّوضِ الْأَنْفِ» بعدَ أن أوردَ حديثَ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»^(١٥٢) ما نصه: «وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَقُولَ نَحْنُ هَذَا فِي أَبِيهِ ﷺ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ بِسَبِّ الْأَمْوَاتِ»^(١٥٣) وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(١٥٤). الْآيَةُ.

فصل:

رعي الغنم^(١٥٥) لم يكن صفةً نقص في الزَّمنِ الأوَّلِ، لكن حدثَ العرفُ بخلافه، ولا يُستَكْرُ ذلك، فربَّ حرفةٍ هي نقصٌ في زمانٍ دونَ زمانٍ، وفي بلدٍ دونَ بلدٍ، ويشهدُ لذلكُ كلامُ الفقهاءِ في الكفَّاءَةِ في النِّكَاحِ وفي المَرْوَةِ في الشَّهادَاتِ. والمسألةُ مسطوَرَةٌ حتَّى في «المنهاجِ».

ثم إنَّ الخصمَ لم يُخْرِجْ هذه الكلمةَ إلَّا مخرجَ الشُّتمِ والتَّنْقِصِ. حيثُ قالَ: «وَأَنْتَ يَا رَاعِي الْمِعْزَى صَارَ لَكَ كَلَامٌ» ومثْلُ هذا الموطنِ لا يُحْتِجُّ فِيهِ بِأَحْوَالِ الْأَنْبِيَاءِ أَبَدًا^(١٥٦) خصوصاً بين العوامِّ. هذا لا يَقُولُهُ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى.

(١٥١) قوله «فصل: قال السُّهيليُّ» في «الرَّوضِ الْأَنْفِ» بعدَ أن أوردَ حديثَ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» ما نصه. وليسَ لَنَا أَنْ نَقُولَ نَحْنُ هَذَا فِي أَبِيهِ ﷺ. لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ بِسَبِّ الْأَمْوَاتِ»، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، ساقط من النسخة الحلبية

(١٥٢) الحديث في صحيح مسلم . ١٩١/١ الإيمان - بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ، الحديث رقم ٣٤٧٥ ، وهو فيه عن حماد بن سلمة عن أسد وهو جزء من حديث : وتنته في صحيح مسلم : « أَنَّ رجلاً قال : يا رسولَ الله أينَ أنا ؟ قال . في النار ، فليأْتِ دُعَاءُ فَقَالَ . «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ» .

(١٥٣) الحديث في سنن الترمذي . ٢٠٢ / ٦ في البر والصلة - باب ما جاء في الشُّتم ؟ الحديث رقم ١٩٨٣ ، وجاء فيه بلفظ وقال رسول الله ﷺ لا تُسُوا الْأَمْوَاتَ فَيُؤْذُوا الْأَحْيَاءَ

(١٥٤) سورة الأحراب من الآية ٥٧ وهي بتمامها . ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً﴾ .

(١٥٥) في النسخة الحلبية والمعزى

(١٥٦) كلمة «أبدًا» زيادة من النسخة الحلبية، ومن الحاوي المطبوع.

وقد تذكّرتُ هنا نكتةً لطيفةً: قال الشيخُ تاجُ الدِّينِ ابنُ السُّبكيِّ في «الترشيحِ»: «كنتُ يوماً في دهليزِ دارنا في جماعةٍ، فمرَّ بنا كلبٌ يقطرُ ماءً، يكادُ يمسُّ ثيابنا فنهرتهُ وقلتُ: «يا كلبُ يابنَ الكلبِ»، وإذا بالشيخِ الإمامِ - يعني والده^(١٥٧) - تقي الدين السبكي - يسمعون من داخلٍ، فلما خرجَ قال: لِمَ شتمتهُ؟^(١٥٨) فقلتُ: ما قلتُ إلَّا حقاً، أليس هو بـكلبِ ابنِ كلبٍ؟ فقال: هو كذلك، إلَّا أنَّكَ أخرجتَ الكلامَ في مخرجِ الشتمِ والإهانةِ، ولا ينبغي ذلك. فقلتُ: هذهُ فائدةٌ: لا يُنادى مخلوقٌ بصفتهِ إلَّا^(١٥٩) إذا لم يُخرجْ مخرجَ الإهانةِ. هذا لفظُهُ في «الترشيحِ».

فصل:

المماراةُ في مثلِ هذا الموضعِ، والتدليسُ، وقصدُ الانتقامِ بالضَّغائنِ الباطنةِ لا يضرُّ^(١٦٠) إلَّا فاعلهُ، ولا يُصيبُ المشنَّعَ عليه من ضرِّهِ شيءٌ والحقُّ للأنبياءِ. وقد ذكرَ السُّبكيُّ: «أنَّ تاركَ الصلاةِ يُخاصمُهُ كلُّ صالحٍ؛ لأنَّ لكلَّ صالحٍ في الصَّلَاةِ حقاً، حيثُ فيها السَّلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصَّالحين».

وكذلك المدلسُ في هذه المسألةِ يُخاصمُهُ كلُّ الأنبياءِ يومَ القيامةِ، وعدَّتْهُم مائةُ ألفٍ وأربعةٌ وعشرونَ ألفاً.

وقد قيلَ ليحيى بنِ مُعِينٍ: «أما تخشى أن يكونَ هؤلاء الذين تركتَ حديثَهُم خصماءَكَ عندَ الله تعالى؟ فقال: لأنَّ يكونوا خصماءَ لي أحبُّ

(١٥٧) كلمة «والده» ساقطة من السَّحَة الأصلِ، والريادة من السَّحَة الحلية، ومن الحاوي المطبوع

(١٥٨) في السَّحَة الحلية «نثمته»

(١٥٩) كلمة «إلَّا» ساقطة من السَّحَة الحلية، ومن الحاوي المطبوع

(١٦٠) في السَّحَة الحلية «نصر»

إِلَيَّ مَنْ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ خَصْمِي ، يَقُولُ لِي : «لَمْ لَمْ تَذَبْ الْكَذِبَ عَنْ حَدِيثِي» .

وَكَذَلِكَ أَقُولُ : «لَأَنْ يَكُونَ كُلُّ أَهْلِ الْعَصْرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خُصْمَائِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُخَاصِمَنِي نَبِيٌّ وَاحِدٌ ، فَضلاً عَنْ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ» . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الفهارس العامة

- * فهرس الآيات
- * فهرس الأحاديث والآثار والأقوال
- * فهرس الأشعار
- * فهرس الكتب
- * فهرس الأعلام

فهرس الآيات

الصفحة	الآية	السورة	
٣٧	٤٠	طه	جئت على قدر يا موسى
١٩	١٥	النور	ويحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم
٣٩	٥٧	الأحزاب	إن الذين يؤذون الله ورسوله أفمن زُيِّن له سوء عمله فراه حسناً فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات
٢٦	٩	العلق	أرأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى

فهرس الأحاديث والآثار والأقوال

الصفحة

٢٩	أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم
٣٩	إن أبي وأباك في النار
٢٦	بلغني أن أبا عاملنا زنديق
٣٠	تجافوا عن ذنب السخي فإن الله
٢٩	تجاوزوا عن زلة ذي الهيئة
٢٩	تجاوزوا عن عقوبة ذي المروءة
٣٧	كانوا يكرهون أن يتناولوا شيئاً من القرآن
٣١	لو سرق فاطمة لقطعت يدها
٢٤	لو كنت جئت به من أبناء المهاجرين
٢٤	ما ضر رسول الله صلى الله عليه وسلم كفر أبيه
٣٩	لا تؤذوا الأحياء بسبب الأموات
٢٥	يا بن أخي إذا حدثتك حديثاً عن رسول الله

فهرس الأشعار

الصفحة

٢٠	فإن عصا موسى بكفّ خصيب	فإن يك باقي سحر فرعون فيكم
١٩	وحسان حسان وأنت محمد	كأنّ أبابكر أبوبكر الرضى
١٧	غريب كصالح في ثمود	أنا في أمة تداركها الله
١٧	غير أن ليس فيكما من فقير	كنت موسى وأفته بنت شعيب
١٨	قلنا محمد من أبيه بديل	لولا انقطاع الوحي بعد محمد
١٨	لم يأت به برسالة جبريل	هو مثله في الفضل إلا أنه
١٨	صفت بين جناحي جبرئيل	وإذا ما رفعت رأياته
١٨	فصبر الله قلب رضوان	فر من الخلد واستجار بنا
٣٨	فيا حبذا راع فؤادي له يرعى	بأغنامه سار الحبيب إلى المرعى
٣٨		فما أحسن الأغنام وهو يسوقها

فهرس الكتب

الصفحة	
٢٩	الأدب المفرد
٤٠ ، ٣١	الترشيح
٣٠ ، ٢٤	الحلية
٣٤	الخادم
٢٦ ، ٢٥	ذم الكلام
٣٩	الروض الأنف
٣٧ ، ٣٦	الروضة
٣٧	سنن سعيد بن منصور
٣٦	الشرح (شرح المنهاج)
٣٣	شرح المذهب
٣٦ ، ٢٧ ، ٢٣	الشفاء
٢٥	الصحاح
٢٦	صلاة الرغائب
٣٨	الصمت
٣٠	طريق المعدلة في قتل من لا وارث له
٢٩	الكامل
٣٣	المدارك
١٦	مذاكرة العلم

٢٩	المسند
٣٠	المعجم الأوسط
٢٩	المعجم الصغير
٣٠ ، ٢٩	(المعجم) الكبير
٣٩	المنهاج
٢١	النوادر
٢٥	النهاية (في غريب الحديث)
٣٤	الينبوع فيما زاد على الروضة من الفروع

فهرس الأعلام

٣٧	إبراهيم
	إبن الأثير = علي بن محمد
٢٤	أحمد بن إبراهيم الدوري
٢٤	أحمد بن جعفر
٢٤	أحمد بن الحسين الحذاء
١٧	أحمد بن الحسين المتنبي
٢٩	أحمد بن حنبل
١٩ ، ١٧	(أحمد) بن سليمان المعري
٢٩	(أحمد بن شعيب) النسائي
٢٤	أحمد بن عبدالله الأصبهاني أبو نعيم
١٩	(أحمد بن عبدالله) ابن زيدون
٢٤	أحمد بن عبدالله بن يونس
٣٨	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
٢٦	أحمد بن محمد بن يونس
٢٩	أنس بن مالك
	البخاري = محمد بن إسماعيل
	البغوي = الحسين بن مسعود
	أبو بكر بن زيدون = أحمد بن عبدالله ابن زيدون
٢١	أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم

٢٦	بو بكر بن أبي الفضل
	لبلقيني = صالح بن عمر
٢٤	ابن البلقيني
	ابن حجر = أحمد بن علي بن حجر
١٩	حسان بن المصيصي
٢٢	أبو الحسن
٣٣	الحسن البصري
٢٤	الحسن بن أحمد بن الحسن أبو علي الحداد
٢٠	الحسن بن هانيء أبو نواس
٣٧	(الحسين بن مسعود) البغوي
٣٨	حليمة السعدية
	أبو حنيفة = النعمان بن ثابت
	أبو داود = سليمان بن الأشعث
	الدمياطي = عبد المؤمن بن خلف
	ابن أبي الدنيا = عبدالله بن محمد بن عبيد
	الرافعي = عبدالكريم بن محمد
	الرشيد = هارون بن محمد
	ابن الزبير = عبدالله بن الزبير
	الزركشي = محمد بن بهادر
٢٩	زيد بن ثابت
	السبكي = علي بن عبدالكافي
	ابن السبكي = عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي
	سحنون = عبدالسلام بن سعيد
٣٧	سعيد بن منصور

٢٥	أبو سلمة
٣٠ ، ٢٩	(سليمان بن أحمد) الطبراني
٢٩	(سليمان بن الأشعث) أبو داود
٢٦	سليمان بن سعد
	ابن سليمان المعري = أحمد بن سليمان
	السهيلي = عبد الرحمن بن عبد الله
	الشافعي = محمد بن إدريس
١٦	شمس الدين ابن الحمصاني
٣٣	صالح بن عمر
	ابن الصلاح = عثمان بن عبد الرحمن
٢٦	ضمرة
٢٠	الحسن بن هانيء أبو نواس
	الطبراني = سليمان بن أحمد بن أيوب
٢٩	عائشة رضي الله عنها
	ابن عباس = عبد الله بن عباس
٣٩	(عبد الرحمن بن عبد الله) السهيلي
٢٥	عبد الرحمن بن صخر
٢١	(عبد السلام بن سعيد) سحنون
٢٨ ، ٢٦	عبد العزيز بن عبد السلام
٣٧ ، ٣٦	عبد الكريم بن محمد الرافعي
٣٤	عبد الله بن الزبير
٣٥ ، ٣٠	عبد الله بن عباس
٢٩	عبد الله بن عدي
٢٦ ، ٢٥	عبد الله بن عروة الهروي

- ٢٤ عبدالله بن محمد بن جعفر
- ٣٨ (عبدالله بن محمد بن عبيد) بن أبي الدنيا
- ٣٤ ، ٣٠ ، ٢٩ (عبدالله) بن مسعود
- ٢٤ عبدالمؤمن بن خلف
- ٤٠ ، ٣١ عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي
- ٢٦ عثمان بن سعيد
- ٣٧ ، ٢٦ (عثمان بن عبد الرحمن) ابن الصلاح
- ٣٤ عثمان بن عفان
- ابن عدي = عبدالله بن عدي
- عز الدين بن عبد السلام = عبد العزيز بن عبد السلام
- ٢٦ علي بن أبي جميلة
- أبو علي الحداد = الحسن بن أحمد أبو علي الحداد
- ٤٠ ، ٣٥ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٤ علي بن عبد الكافي
- ٢١ علي بن محمد القاسبي
- ٣٤ عمر بن الخطاب
- ٣٥ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ٢١ عمر بن عبد العزيز
- ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٣ ، ٢٧ ، ٢٥ ، ٢٣ ، ١٦ عياض اليحصبي
- الغزالي = محمد بن محمد الغزالي
- ٣١ فاطمة بنت رسول الله
- ٢٠ فرعون
- القاسبي = علي بن محمد بن خلف القاسبي
- ابن ماجه = محمد بن يزيد القزويني
- مالك بن أنس
- المتنبي = أحمد بن الحسين

٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤	محمد بن إدريس الشافعي
٢٩	محمد بن إسماعيل البخاري
٣٤	محمد بن بهادر الزركشي
١٩	محمد بن عباد
٣٢ ، ٣٤	محمد بن محمد الغزالي
٢٢	أبو محمد بن منصور
١٩	محمد بن هاني الأندلسي
٢٥	محمد بن يزيد القزويني
	ابن أبي مريم = أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم
	ابن مسعود = عبدالله بن مسعود
٣٨	مطرّف (بن عبدالله بن مطرف)
	المعري = أحمد بن سليمان
٣٧	مغيرة
٢٤	أبو المكارم اللبان
١٧ ، ٢٠	موسى (النبي)
	النسائي = أحمد بن شعيب
٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧	(النعمان بن ثابت) أبو حنيفة
	أبو نعيم الأصبهاني = أحمد بن عبدالله الأصبهاني
	أبو نواس = الحسن بن هانيء
	النووي = يحيى بن شرف
	ابن هانيء الأندلسي = محمد بن هانيء الأندلسي
٢٠	(هارون بن محمد) الرشيد
	الهروي = عبدالله بن عروة
	أبو هريرة = عبدالرحمن بن صخر

٣٧	هشيم بن بشير السلمي
٣٧ ، ٣٦ ، ٣٣	(يحيى بن شرف) النوي
٤٠	يحيى بن معين
٢٦	أبو يعقوب
٣٧	الينهي
٢٤	يوسف بن خليل
٢٤	يونس العسقلاني

المصادر والمراجع

- الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل البخاري، إشراف فضل الله الجيلاني، المكتبة الإسلامية، حمص - سوريا.
- الحاوي للفتاوي، الجلال السيوطي، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط ٢، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- دليل مخطوطات السيوطي، أحمد الخازندار، ومحمد إبراهيم الشيباني، ط ١، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- ديوان أبي نواس، للحسن بن هاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٢ م.
- ديوان أبي نواس، وضع محمود كامل فريد، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م.
- ديوان أبي نواس، تح. أحمد عبدالمجيد الغزالي، مطبعة مصر، ١٩٥٣ م.
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لابن بسّام، تح. إحسان عباس، الدار العربية، ليبيا - تونس، ١٩٧٨ م.
- الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، لسليمان بن أحمد، تح. محمد شكور محمود، ط ١، المكتب الإسلامي - بيروت، ودار عمّار - عمان، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، بإشراف عزت عبيد الدّعاس، دار الدعوة، حمص - سوريا.
- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث، تعليق: عزت عبيد الدّعاس، نشر محمد علي السيد، ط ١، حمص - سوريا، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ - ١٩٧٠ م.
- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م.
- شرح سقط الزند، لأبي العلاء المعري، أحمد بن سليمان، دار صادر - دار بيروت، بيروت - لبنان.
- شروح سقط الزند، لأبي العلاء المعري، وزارة المعارف المصرية، ١٩٤٦ م.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، لأبي الفضل عياض اليحصبي، المكتبة التجارية - مصر.
- الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تح. أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٦ م.
- صحيح البخاري بحاشية السندي، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان، بترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تح. شعيب الأرناؤوط وحسين أسد، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٤ م.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار بيروت، ودار الصادر، بيروت - لبنان، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م.

- العرف الطيب شرح ديوان أبي الطيب، لأحمد بن الحسين، أبو الطيب المتنبي، شرح إبراهيم ناصيف اليازجي، دار الطباعة العربية، بيروت - لبنان.
- كشف الخفاء ومزيل الالتباس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٥٢ هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعللي بن أبي بكر الهيثمي، مكتبة المقدسي، القاهرة، ١٣٥٢ هـ.
- المسند، لأحمد بن حنبل، ط ١، المكتب الإسلامي، ودار صادر، بيروت - لبنان، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، نشر د. أ. ي. ونسك، بريل، ليدن، ١٩٤٣ م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- المغرب في حلى المغرب، لابن سعيد، تح. د. شوقي ضيف، سلسلة ذخائر العرب ١٠، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤ م.
- مكتبة الجلال السيوطي، لأحمد الشرقاوي إقبال، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ميزان الاعتدال، لمحمد بن أحمد الذهبي، تح. علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- النهاية في غريب الحديث، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير، تح. طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م.

المحتويات

المقدمة	٥
النص المحقق	١٥
الفهارس العامة	٤٣
فهرس الآيات	٤٤
فهرس الأحاديث والآثار والأقوال	٤٥
فهرس الأشعار	٤٦
فهرس الأعلام	٤٧
فهرس الكتب	٤٩
المصادر والمراجع	٥٥
المحتويات	٥٩

